جامعة جرش

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم المحاسبة

"أثر جودة المعلومات المحاسبية في تخفيض مخاطر السيولة"

_ دراسة تحليلية على البنوك التجارية الأردنية _

The Effect of Accounting Information Quality in Reducing of The Liquidity Risks

(An Analytical Study on The Jordanian Commercial Banks)

إعداد الطالب

عامر حكمت السعيد

بإشراف الدكتور

عاطف البواب

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

2014/2015

أثر جودة المعلومات المحاسبية في تخفيض مخاطر السيولة

(دراسة تحليلية على البنوك التجارية الأردنية)

The Effect of Accounting Information Quality in Reducing of The Liquidity Risks

(An Analytical Study on The Jordanian Commercial Banks)

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: **" نَـرْفَـعُ دَرَجَـاتٍ مّـن نّـشَـاءُ وَفَـوْقَ كُـلّ ذِي عِـلـمٍ عَـلـيمٌ"**

(سورة يوسف، الآية رقم 76)

صدق الله العظيم

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: **" وَمـا أوتـِيـتُم مّـن الـعِـلـمِ إلّا قـلـيـلاً"**

(سورة الإسراء، الآية رقم 85)

صدق الله العظيم

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها " **أثر جودة المعلومات المحاسبية في تخفيض مخاطر السيولة دراسة تحليلية على البنوك التجارية الأردنية** "

وأجيزت بتاريخ: /   /   م

أعضاء لجنة المناقشة	**التوقيع**
1. د. عاطف عقيل البواب/ مشرفاً ورئيساً	....
2. أ.د. منصور ابراهيم السعايدة/ عضواً خارجياً	....
3. د. أكرم يوسف النجداوي/ عضواً	....
4. د. محمد نادر العثمان/ عضواً	....

التفويض

أنا الطالب: **عامر حكمت السعيد** أفوض جامعة جرش بتزويد نسخ من رسالتي المعنونة " **أثر جودة المعلومات المحاسبية في تخفيض مخاطر السيولة دراسة تحليلية على البنوك التجارية الأردنية** "

للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

اسم الطالب: عامر حكمت السعيد

التوقيع:........................

التاريخ........................

الشكر والتقدير

من لايشكر الناس لايشكر الله، يطيب لي بعد شكر الله عز وجل، أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى أستاذي الدكتور الفاضل **عاطف البواب** لتفضله بالإشراف على هذه الدراسة، وتوجيهاته السديدة التي كان لها أكبر الأثر في إنجاز هذه الدراسة وإخراجها على أكمل وجه، بحكمتك تعلمنا، وعلى دربك سرنا، وبعلمك تزودنا.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى إدارة هذا الصرح العلمي العظيم جامعة جرش متمثلة برئيسها وعمدائها على جهودهم الطيبة، وأخص بالذكر الدكتور **جمال العفيف** عميد كلية الاقتصاد، والدكتور **إياد ملكاوي**،والأستاذ الدكتور **ابراهيم فتوح**، كما أشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة.

وأتقدم إليكم، يا من بذلتم أوقاتكم، وأضأتم لنا سراج العلم والمعرفة، وما بخلتم يوماً، وما ترددتم لحظة واحدة في مساعدتنا في السير على طريق المجد وها نحن نتابع دربكم، علمتومونا الوفاء، فلكم ودي، ومحبتي، وإخلاصي، إليكم أعضاء الهيئة التدريسية وأخص بالذكر أساتذتي: الأستاذ الدكتور **سليمان الدلاهمة**، الدكتور **محمد نادر** العثمان ، والدكتور **محمد أبو الهيجاء**، والدكتور أكرم النجداوي، والدكتور **هاني العزب**، والدكتور **أسامة** عبد **المنعم**، والدكتور **طلال جريرة**، فلهم مني كل آيات الشكر والتقدير.

الإهـــداء

إلى ملاكي في حياتي .... إلى معنى الحب ومعنى الحنان والتفاني .... إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى عينيَّ اللتين أرى بهما .... إلى من كان دعاؤها سر نجاحي .... وحنانها بلسم جراحي .... إلى أغلى الحبايب

أمي الحبيبة

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار ... إلى من علمني العطاء دون انتظار ... يامن يرتعش قلبي بذكراه ألماًوحزناً

كم رجوت الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار

ستبقى كلماتك نجوما أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد .... إلى روحك الطاهرة

أبي الغالي

إلى أزهار النرجس التي تفيض حباً ونقاءً وعطراً ... إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس الطيبة

إلى رياحين حياتي **أخواتي**

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله .... إلى من كانوا يضيؤن لي الطريق .. إلى من هم أقرب لي من روحي

إلى من شاركوني حنان الأم وبهم أستمد عزتي وإصراري **أخوتي**

إلى من آنسني في دراستي وشاركني همومي..إلى الذين تسكن صورهم وأصواتهم أجمل لحظات حياتي **أصدقائي**

إلى وطني الحبيب والغالي ... يا من أمضيت فيه أحلى سنوات حياتي **سوريا الحبيبة**

إلى أهلي.. وأحبتي .. وأصدقائي في بلدي الثاني الأردن. يامن آنستموني وشددتم من عزيمتي لكم مني محبتي

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملخص

" أثر جودة المعلومات المحاسبية في تخفيض مخاطر السيولة دراسة تحليلية على البنوك التجارية الأردنية"

إعداد الطالب

عامر حكمت السعيد

إشراف الدكتور

عاطف البواب

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر جودة المعلومات المحاسبية متمثلة بخصائصها النوعية (الملاءمة والموثوقية)، و خصائصها الثانوية (الثبات في إتباع النسق والتماثل والقابلية في المقارنة) على مخاطر السيولة في البنوك التجارية الأردنية، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم اتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وتم جمع البيانات الأولية من خلال استبانة مكونة من (5) محاور لقياس متغيرات الدراسة، حيث وزع الباحث (90) استبانة على عينة من مجتمع الدراسة من البنوك التجارية العاملة في الأردن والبالغ عددها (13) بنكاً تجارياً وقد أجريت التحليلات الإحصائية اللازمة للإجابة على تساؤلات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات:

1. تتسم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية العاملة في الأردن بخصائص الجودة من خلال امتلاكها للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، سواء الخاصيتين الأساسيتين، أو الثانويتين.

2. تتوفر خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية في المعلومات التي يتم تزويد إدارات البنوك فيها، مما يساعدهم في الحصول على المعلومات في الوقت المحدد، واستخدام تلك المعلومات في التنبؤ بالمستقبل.

3. تتوفر خاصية الموثوقية في المعلومات التي يُزود بها المديرون في البنوك المدروسة.

4. تتوفر في المعلومات التي تُقدم لإدارة البنوك خاصية الثبات في النسق وعدم التغيير من سياسة إلى أخرى، ومن طريقة لأخرى إلا بعد الإفصاح عنها.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات:

1- الاهتمام بتوفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، سواء كانت خصائص أساسية، أو خصائص ثانوية، لما لها من تأثير وأهمية في تخفيض مخاطر السيولة.

2- تأهيل الكادر المهني الموجود في البنك خاصة فيما يتعلق بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتحديداً بالنسبة للتخصصات التي لا تتناول تلك التخصصات في مناهجها الدراسية، إضافة إلى لفت نظر القائمين على تدريس تخصص إدارة الأعمال والتخصصات الأخرى لهذا الجانب.

The Effect of Accounting Information Quality in Reducing of The Liquidity Risks

(An Analytical Study on The Jordanian Commercial Banks)

Prepared by:

Amer Hikmat Al Saeed

Under the supervision of:

Dr. Atef Al Bawwab

Abstract

This study is concerned with investigating the impact of accounting information quality described with its (relevance, reliability, consistency, symmetry and comparability) on risk of liquidity in Jordan's commercial banks. In order to achieve study's aims, it has been depended on analytical descriptive methodology where the primary data was collected through questionnaire designed to include (5) themes measures variables of study. (90) Questionnaire sheets has been distributed to a sample of the study population (13 commercial banks). Using statistical analysis, the questions of study have been answered. Hence, we reached many conclusions:

1- Accounting information have the characteristics of quality through having both of primary and secondary accounting information characteristics.
2- Accounting information provided to banks' managements can be described an relevance, which helps them in predicting future.

3- Information which was provided to managers of investigated banks have reliability, through supplying information without errors or bias, during the preparing of financial lists.
4- Information which was provided to banks have consistency, and there is no transfer from a policy to another or change in methods without disclosure.

Also, this study provided some recommendations:

1- Banks should be concerned with the availability of both primary and secondary, because of its importance and effect on reducing liquidity risk.
2- Professional staff in banks should be qualified regarding to quality characteristics of accounting information, in particular careers which do not include that in its undergraduate courses, in addition to drawing the attention of who is in charge of teaching business administration and related specializations.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1. المقدمة.

في ظل التغيرات التي طرأت على مهنة المحاسبة حيث أصبحت تشكل نظام للمعلومات متكامل له مدخلاته ومخرجاته وعمليات التحويل والتشغيل الخاصة به، وعليه فان المعلومات المحاسبية هي بيانات تم تشغيلها وتشكيلها وترتيبها وبهذا فالمعلومات المحاسبية تمثل حقائق عن الوقائع والأحداث التي تمت بالوحدة الاقتصادية بحيث تصبح مدخلات ملاءمة لعملية اتخاذ القرارات، وأهم هذه الخصائص المتعلقة بجودة المعلومات المحاسبية التي حددها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي عام (1980) Financial Accounting Standards Board (FASB) وتشمل خصائص أساسية مثل (الملاءمة، الموثوقية) وثانوية وتشمل الثبات في اتباع النسق والتماثل والقابلية للمقارنة.

حيث تكون المعلومات ملاءمة للمستخدمين إذا كان من الممكن إستخدامها للمساعدة في تقييم الأحداث السابقة أو الحالية أو المستقبلية، وتكون المعلومات المحاسبية موثوقة إذا كانت خالية من الأخطاء المادية والتحيز ويمكن أن يعتمد عليها المستخدمون لتمثل بأمانة ماتقتضي تمثيله أو يتوقع بشكل معقول أن تمثله (معايير المحاسبة الدولية، 2009، ص: 66).

إن إدارة المخاطر من القضايا بالغة الأهمية بالنسبة للوحدات الاقتصادية إذ تتميز بيئة الأعمال في هذه الوحدات بسرعة وكثرة التقلبات الأمر الذي يزيد من صعوبة التنبؤ بالمستقبل وما يترتب عليه من مخاطر قد تواجهها المنظمة وفي أعقاب الإنهيار الاقتصادي العالمي في أواخر عام 2007، عندما فشلت العديد من البنوك بالوفاء بالتزاماتها ومدفوعاتها واستنزفت أموال المودعين، بدأ العديد من المنظمين بتنفيذ تقنيات إدارة لمخاطر السيولة بدقة أكثر وشرعت بتطبيقها على بنوكهم المركزية باستخدام المبادئ التوجيهية وفق الإطار الدولي لقياس مخاطر السيولة والمعايير ويجري إنفاذ وتطبيق هذه الأنظمة في جميع البنوك على مستوى العالم، بهدف الوصول إلى بيئة مالية أكثر صحة، كما أن مخاطر السيولة في البنوك التجارية على درجة كبيرة من الأهمية حيث تقوم على التوازن بين السيولة والربحية، كونها ترتبط بالقدرة على الوفاء بالالتزامات وما يترتب على ذلك من ضرورة الموائمة بين الأصول والالتزامات.

ويمكن تعريف مخاطر السيولة بأنها "التباين في صافي الدخل والقيمة السوقية لرأس المال المصرف الناتجة عن صعوبات المصرف في الحصول على الأموال المتاحة" (الشمري، 2013، ص:69).

2.1. مشكلة الدراسة.

إن إدارة مخاطر السيولة تعتبر من الوظائف الهامة في البنوك كونها مرتبطة بإدارة الأموال فيها والتي تشكل محور عمل البنوك إضافة إلى إرتباط عنصر السيولة بالربحية والتي تشكل الهدف الأساسي لأي وحدة اقتصادية ومنها البنوك التجارية العاملة في الأردن، ونتيجة التطورات المتسارعة وشدة المنافسة دعت الحاجة إلى معرفة مدى اهتمام البنوك بمشكلة السيولة من خلال نظام محاسبي ومالي يعمل على توفير معلومات محاسبية من أجل معالجة وتخفيض درجة مخاطر السيولة التي تتعرض لها البنوك، وهذا يفرض ضرورة توفير المعلومات الجيدة اللازمة للقائمين على الإدارات المختصة وإيجاد واستخدام الوسائل التي تساهم في تخفيض مخاطر السيولة في تلك البنوك لمواجهة المخاطر التي تترتب على سوء إدارة وتخطيط السيولة فيها ومن البديهي أن تكون المعلومات المحاسبية التي تتسم بالجودة هي المعلومات المناسبة لتخفيض مخاطر السيولة.

وبناءاً عليه تم صياغة مشكلة الدراسة على النحو التالي:

1. هل هنالك أثر لملاءمة المعلومات المحاسبية في تخفيض مخاطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في الأردن؟

2. هل هنالك أثر لموثوقية المعلومات المحاسبية في تخفيض مخاطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في الأردن؟

3. هل هنالك أثر لثبات المعلومات المحاسبية في تخفيض مخاطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في الأردن؟

4. هل هنالك أثر للتماثل والقابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية في تخفيض مخاطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في الأردن؟

3.1.أهمية الدراسة.

تستند أهمية الدراسة إلى الظروف الاقتصادية والمالية الحالية التي تحيط بالبنوك التجارية العاملة في الأردن بشكل خاص والعالمية بشكلٍ عام وخاصة بعد الأزمة الاقتصادية عام 2007 والتي أدت إلى إفلاس

العديد من البنوك العالمية نتيجة عدم توفر السيولة لديها، وبالتالي ينبغي العمل على تحسين الوسائل والأدوات التي يمكن من خلالها تخفيض مخاطر السيولة في البنوك التجارية للعمل على تطوير نظم المعلومات المحاسبية وتحسين مخرجاتها بحيث تتصف بالجودة، مما يمكنها من تحسين قراراتها والإدارة السليمة لمخاطر السيولة التي قد تواجها، كما تساعد هذه الدراسة في فتح آفاق جديدة في مجال أهمية المعلومات المحاسبية تجاه المخاطر مستقبلاً ومنها مخاطر السيولة التي تتعرض لها البنوك التجارية الأردنية.

4.1. أهداف الدراسة.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تقوم به المعلومات المحاسبية في تخفيض مخاطر السيولة وتحديد العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية ومخاطر السيولة ولتحقيق هذا الهدف فإن الدراسة تسعى إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1.تحديد أثر جودة المعلومات المحاسبية ممثلة بالملاءمة في تخفيض مخاطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في الأردن.

2.تحديد أثر جودة المعلومات المحاسبية ممثلة بالموثوقية في تخفيض مخاطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في الأردن.

3.تحديد أثر ثبات المعلومات المحاسبية في تخفيض مخاطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في الأردن.

4.تحديد أثر التماثل والقابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية في تخفيض مخاطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في الأردن.

5.1. الدراسات السابقة.

تعرضت الكثير من الدراسات لموضوع خصائص المعلومات المحاسبية وتخفيض المخاطر وهنا نستعرض أهم الدراسات ذات الصلة وقد تم تقسيمها إلى:

أولاً: الدراسات العربية:

1. دراسة(السليمان،2014) بعنوان "فاعلية نظم المعلومات المحاسبية وأثرها في إدارة مخاطر السيولة في منظمات الخدمات المالية: دراسة ميدانية على المصارف التجارية العاملة في سورية".

هدفت الدراسة إلى قياس فعالية نظم المعلومات المحاسبية وأثرها في إدارة مخاطر السيولة في منظمات الخدمات المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد مقياس مكون من ست عناصر هي (جودة النظام، جودة المعلومات، جودة الخدمات، استخدام النظام، رضا المستخدمين، والمنافع المحققة)، وتم تصميم استبانة شملت (32) فقرة وذلك لجمع المعلومات الأولية من عينة الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أن فعالية نظام المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العامة تؤثر في إدارة مخاطر السيولة في المصرف، إذ تؤثر كل من عناصر الفعالية المعتمدة في الدراسة وهي (جودة النظام، جودة المعلومات، جودة الخدمات، استخدام النظام، رضا المستخدمين، والمنافع المحققة) في إدارة مخاطر السيولة كلاً على حدى وبشكل مجتمع من خلال تحقيقها لفعالية نظام المعلومات المحاسبية، وبما يساهم في تقديم معلومات محاسبية ملاءمة ويمكن للإدارة الإعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة بما يقلل من مخاطر السيولة، كذلك توصلت الدراسة إلى أنه تؤثر جودة نظام المعلومات المحاسبية في المصرف التجاري السوري في إدارة مخاطر السيولة، من حيث تصميمه بما يساعد على سهولة الاستخدام والتعلم، وبما يمكن من إجراء التعديلات عليه وفقاً لمتطلبات العمل والتغيرات في البيئة المصرفية، وبما يقلل من الأخطاء المحاسبية الدفترية، وكل ذلك ينعكس على إدارة مخاطر السيولة في المصرف من خلال تقديم المعلومات الصحيحة بالسرعة المناسبة والوقت المناسب والشكل المناسب.

2. دراسة (ويس،2014) بعنوان"أثر خطر السيولة على إدارة الربحية دراسة تطبيقية على المصارف السورية".

هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم السيولة وإدارتها بالإضافة إلى أساليب إدارة مخاطر السيولة وفق الأساليب المعاصرة حيث اعتمد الباحث على الدراسة التحليلية والتطبيقية في توضيح العلاقة بين مخاطر السيولة وربحية البنوك ومدى شدة العلاقة بينهما من خلال دراسة الأثر وتوضيحه بالإضافة إلى التعرف على أهم مقاييس مخاطر السيولة ومقاييس ربحية البنوك الحديثة ومدى تطبيقها في عينة الدراسة بالإضافة إلى تحليل واقع سيولة البنوك السورية ومقارنتها بنمو ربحيتها خلال الفترة المدروسة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها.

عند اختبار الباحث أثر خطر سيولة البنود خارج الميزانية منفردة تبين بأنه لا يوجد لها أثر معنوي في زيادة معدل العائد على حقوق الملكية، بينما كانت متغيرات خطر تمويل السيولة هي السائدة في التأثير على معدل العائد على حقوق الملكية، وبالتالي توصل الباحث من هذه النتائج إلى نتيجة مفادها أن المصارف السوية الخاصة لا تمتلك إدارة كفؤة لإدارة مصادر واستخدامات أموالها،عند اختبار الباحث أثر خطر سيولة البنود خارج

الميزانية منفردة بأنه لايوجد لها أثر معنوي في زيادة معدل العائد على حقوق الملكية، وعند اختبار أثر متغيرات خطر السيولة مجتمعة في معدل العائد على حقوق الملكية تنحت جميع المتغيرات أمام المتغير (الودائع المتقلبة /إجمالي الودائع)، وان عدم إدراك البنوك السورية لإدارة المصادر والاستخدامات بالشكل الأنسب جعل متغيرات خطر سيولة الأصول تؤثر في معدل العائد على الأصول.

3. دراسة (احلاسه،2013) بعنوان "دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة ".

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية الدور الذي تقوم به المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية، وتحديد أهم الأدوات المستخدمة في قياس وتقدير مخاطر السيولة، ودور الهيئات الرقابية في متابعة مخاطر السيولة، وإلقاء الضوء على أداء البنوك التجارية ومهامها من أجل معالجة و تخفيض تلك المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك التجارية وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

1) تستخدم البنوك التجارية المعلومات المالية والمحاسبية في التنبؤ بمخاطر السيولة

2) تقوم البنوك التجارية باستخدام أدوات قياس ونسب مالية للتعرف على مدى السيولة المتوفرة لديها

ومن أهم التوصيات

1) ضرورة الإهتمام بفائض ونقص السيولة التي قد تتعرض لها البنوك أثناء ممارسة أعمالها التجارية.

2) إنشاء وحدة مركزية فاعلة تعنى بإدارة المخاطر وخاصة مخاطر السيولة من خلال نظام معلومات جيد لقياس وتحديد متطلبات السيولة والمراجعة والرقابة الداخلية الدورية لممارسات إدارة السيولة، مراقبة الحاجات التمويلية، وضع مجموعة من المؤشرات للمساعدة في التعرف المبكر على مشاكل السيولة، والإفصاح العام من خلال التقارير الدولية يخدم جميع فئات المستفيدين.

4. دراسة (عباس، 2013) بعنوان " أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية".

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار مدى التزام المؤسسات بتوفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقاريرها المالية، كما سلطت الضوء على جودة التقارير المالية وأهميتها لمستخدميها، كما أبرزت أهمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والدور الفعال الذي تقدمه في زيادة جودة التقارير المالية وقد اتبعت

الباحثة المنهج الوصفي التحليلي وذلك في تحديد أهمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ومن أهم النتائج والتوصيات التي توصلت لها الدراسة:

1. ضرورة العمل على تحسين جودة التقارير المالية، من خلال توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

2. إجراء المزيد من الدراسات والبحوث فيما يتعلق بجودة التقارير المالية لتكون قادرة على توفير معلومات تؤهلها للمنافسة ومواجهة التحديات المستقبلية.

3. ضرورة الإهتمام بالإفصاح عن التغير عند تغير اتباع الطرق المحاسبية في إعداد التقارير المالية.

ومن النتائج التي تم التوصل إليها:

1. عدم حرص المؤسسات على توفير الخصائص النوعية للمعلومات في تقاريرها المالية.

2. تساهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية.

3. تساهم الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية.

5. دراسة (الشمري.2013) بعنوان "أثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية ".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية وذلك من خلال الدراسة الميدانية يتم من خلالها التعرف على آراء عينة من مدراء الائتمان والمخاطر في البنك الأهلي ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة.

1.أثر شخصية العميل وسمعته وأخلاقه كان سالباً على ملاءمة جودة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد.

2. وجود أثر إيجابي لرأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل على ملائمة جودة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد.

3. وجود أثر إيجابي لرأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل على موثوقية جودة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد.

ومن أهم التوصيات: الاهتمام والتأكيد على دور شخصية العميل وسمعته وأخلاقه على ملاءمة و موثوقية جودة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي من خلال إجراءات عديدة، والعمل على مواكبة التطورات في مجال

ملاءمة و موثوقية جودة المعلومات المحاسبية في البنك بالشكل الذي يمكن البنوك من زيادة كفاءتها في مجال استخدام هذه الأنظمة في تحسين الأداء.

6. دراسة (شاهين، 2012) بعنوان "العوامل المؤثرة في كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في المصارف التجارية العاملة في فلسطين ".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ومناقشة العوامل المؤثرة في مستوى كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، وتقييم تأثيرها على تطبيقات تلك النظم في البنوك التجارية الفلسطينية، وقد تم جمع البيانات اللازمة للدراسة من خلال قائمة استقصاء وتوزيعها على عينة من العاملين في كل من دوائر المحاسبة والتدقيق ونظم المعلومات والحاسوب في البنوك بواقع (10) استبيانات لكل بنك وبعدد (120) استبانة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثيرات عالية لكل من العوامل المتعلقة بالبيئة القانونية والأنظمة والضوابط المهنية التنظيمية والتقنية والثقافية والاجتماعية، والعوامل الاقتصادية على مستوى كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية، غير أن تأثير تلك المتغيرات تتفاوت أحياناً بدرجات مختلفة وفقاً لمستوى الاهتمام والدعم الذي تلقاه من الإدارة المصرفية.

7. دراسة (عبد الستار، 2012) بعنوان " تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية".

إن البحث هو دراسة لعملية القياس المحاسبي لمخاطر السيولة المصرفية وتقديم النتائج التي تم التوصل إليها والتي تمثل معلومات محاسبية إلى مستخدمي هذه المعلومات لأن النشاط المصرفي يواجه مخاطر عديدة لا يمكن تجاهلها ولكن يمكن الحد منها من خلال تشخيص أسبابها ومعالجتها ومن هذه المخاطر مخاطر السيولة، وتعتبر عمليه تقويم الأداء المصرفي ذات أهميه قصوى في قياس مخاطر السيولة المصرفية بهدف اكتشاف نقاط القوة والضعف والتحري عن أسبابها ومعالجتها وذلك بالعمل على تطوير الأنظمة المحاسبية وتجنب مخاطر السيولة التي تتمثل بعدم القدرة على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها ومن استنتاجاتها.

١. وفق مؤشرات قياس مخاطر السيولة للأرصدة النقدية في الصندوق ولدى المصارف الأخرى فقد تعرض المصرف إلى ارتفاع مخاطر السيولة بسبب انخفاض المؤشر على أساس أن ذلك يعكس نقص الأرصدة النقدية سواءً كانت في الصندوق أو لدى المصارف والتي يواجه المصرف بها التزاماتها.

2. عند قياس مخاطر السيولة للموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة ارتفاع مخاطر السيولة وهذا يعني زيادة السحوبات الإيداعية المفاجئة ومن التوصيات التي توصلت لها الدراسة.

1. أن يكون للبنوك قدرة وإمكانية لتشخيص مخاطر السيولة بشكل مبكر وقياسها ومعالجتها وهذا يتحقق من خلال وجود نظام معلومات لإيصال المعلومة إلى متخذي القرار بمعنى قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه القرار بإتباع سياسة من قبل البنك وبتوجيه من قبل البنك المركزي ليتمكن البنك، من مواجهة التزاماته تجاه الغير ولغرض قياس مخاطر السيولة بالضرورة توافر الخبرات البشرية المصرفية المتخصصة الكفؤة.

2. أظهرت الدراسة ارتفاع مخاطر السيولة للموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة بسبب زيادة السحوبات الإيداعية المفاجئة نوصي بتغطية هذه السحوبات من خلال الاحتياطيات والموجودات المربحة.

8. دراسة (الأعرج، 2010) بعنوان" إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن مدى تطبيق أفضل الممارسات في إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن".

هدفت الدراسة لمساعدة البنوك العاملة في الأردن في تطبيق أفضل الممارسات المصرفية في إدارة مخاطر السيولة من خلال التعرف على العوامل المقترحة من لجنة بازل في إدارة مخاطر السيولة ومدى تطبيقها في البنوك العاملة في الأردن من خلال الإجابة على أسئلة مشكلة الدراسة وخلصت الدراسة إلى ضرورة قيام البنوك باعتماد إطار عام لإدارة مخاطر السيولة وتطوير إستراتيجيات وسياسات وممارسات لإدارة مخاطر السيولة وتطوير أدوات قياس ومتابعة لمخاطر السيولة.

حيث اعتمد الباحث على الأسلوب الإحصائي التحليلي حيث تم تحليل ممارسات البنوك الأردنية في مجال إدارة مخاطر السيولة من خلال جمع البيانات عن طريق استبانة حيث تكون مجتمع الدراسة من كافة العاملين في مجال إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية الأردنية البالغ عددها (22) بنكاً عاملاً في الأردن، وتم اختيار عينة مكونة من (7) بنوك.

9. دراسة (قاسم، 2007) بعنوان "تفسير العلاقة بين المعلومات المحاسبية والسيولة النقدية".

هدفت الدراسة إلى تحليل وتفسير العلاقة بين المعلومات المحاسبية والسيولة النقدية واختبار هذه العلاقة، من خلال صياغة نموذج مقترح لتحليل وتفسير المتغيرات المؤثرة على مؤشر السيولة ومحاولة التنبؤ في المصارف الإسلامية، كما هدفت إلى دراسة العلاقة بين المعلومات المحاسبية المستمدة من مقاييس الاستحقاق، ومقاييس المعيار النقدي والذي يعتبر أحد المؤشرات الهامة في تقدير السيولة في المصارف ومقدرتها على سداد التزاماتها تجاه العملاء والمستثمرين، وللسيولة النقدية أهمية خاصة في المصارف الإسلامية عن دونها من البنوك التقليدية، ودلت نتائج الدراسة إلى أن معلومات التدفقات النقدية أكثر تأثيراً في السيولة النقدية من

معلومات الاستحقاق، وأن معلومات التدفقات النقدية تفسر التغيرات في السيولة النقدية بنسبة أكبر من معلومات الاستحقاق

ثانياً: الدراسات الإنجليزية:

1. دراسة (Drehmann & Nikolaou, 2012) بعنوان:

"Funding Liquidity Risk: definition and measurement"

كان من أهداف الدراسة التركيز على أسلوب من أساليب إدارة مخاطر السيولة، وهو عبارة عن شراء السيولة البنك المركزي عن طريق المزادات التي تجري على سعر الفائدة على السيولة المشتراة، والتي كانت تدفعها البنوك الراغبة في شراء السيولة.

حيث استخدمت معلومات من (171) عملية إعادة تمويل أُجريت من قبل مصرف (ECB) **European_Central_Bank** من الفترة الممتدة من حزيران 2005 حتى تشرين الأول من عام 2008، وقد استنتج من خلال التحليل بأن مخاطر السيولة قد ازدادت بشكل متزايد بعد آب من عام 2007، وبشكل غير مفاجئ قد سجل مقياس خطر السيولة ضغوط قوية في تشرين الأول لعام 2008 بعد إفلاس عدد من البنوك، وإن مقياس مخاطر السيولة السابق قد تم اقتراحه كمقياس لخطر تمويل السيولة وذلك باستخدام المعلومات المتوفرة بسهولة

2.دراسة (Sadka, 2011) بعنوان:

"Liquidity Risk and Accounting Information"

هدفت الدراسة إلى وجود علاقة بين المعلومات المحاسبية ومخاطر السيولة على الرغم من وجود بعض الانتقادات التي وجهت لهذه الدراسة و إن الحجج النظرية تركز بشكل رئيسي على مستوى السيولة وليس على السيولة نفسها، وأهم ما خلصت له الدراسة :

1_ أهمية دور المعلومات المحاسبية خلال أزمات السيولة.

2_ زيادة جودة المعلومات ممكن أن تخفض تعرض الشركات لمخاطر السيولة.

3_ الشفافية والموضوعية تؤدي إلى تخفيض عدم التأكد بالنسبة لمستوى السيولة في الشركات.

ومن توصيات الدراسة إن المتغيرات المحاسبية تستطيع أن تؤثر في تقييم أصول الشركة وتكلفة رأس المال

3.(Aktar,et al , 2011) بعنوان:

"Liquidity Risk Management: Comparative Study Between Conventional and Islamic Banks of Pakistan"

نتيجة لتنوع عمليات البنوك وخاصة بالنسبة للمودعين وشركاء الأعمال والمساهمين والمستثمرين قد تنشأ مخاطر السيولة من هذه العمليات المتنوعة، كما هي مسئولة بشكل كامل لتوفير السيولة المنصوص عليها، ويلزم بذل جهود إضافية من قبل البنوك الإسلامية لإدارة السيولة بسبب زيادة خصائصها الفريدة وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى النظر في مخاطر السيولة المرتبطة بالمؤسسات المالية وذلك بغرض تقييم مخاطر السيولة من خلال تحليل مقارن بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في باكستان.

أهم النتائج وجود علاقة ايجابية بين حجم البنك وصافي رأس المال مع مخاطر السيولة في كلا النموذجين، بالإضافة إلى وجود علاقة ايجابية بين العائد على الأصول ونسبة كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية ولكن بشكل نسبي، وإن الأداء المتفوق في عناصر الأصول والعائد أكدت أن لديها أفضل الربحية والسيولة وإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.

4. دراسة (van den& tabbae,2011) بعنوان:

"When liquidity Risk Becomes A Systemic Issue: Empirical Evidence of Bank Behavior"

تزودنا هذه الدراسة بدليل تجريبي عن الردود السلوكية للبنوك في الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وذلك باستعمال بيانات الميزانيات للبنوك المدروسة، والتي عن طريقها قام الباحث ببناء مؤشرات كلية عن مخاطر السيولة، وذلك من خلال قياس التعديلات على بنود الميزانية خلال الأزمة، حيث لوحظ أن البنوك الهولندية عينة الدراسة قد أجرت تعديلات كبيرة على معظم عناصر الميزانية السائلة مقارنة بالأصول الأقل سيولة، كما أشارت الدراسة إلى أن طبيعة سلوك البنوك غير متناظرة.

كما قدمت الدراسة مؤشرات مفيدة للتحليل على المستوى الكلي فيما يتعلق بمراقبة هياكل التمويل في البنوك، وأوجدت النتائج التجريبية نماذج للاستقرار المالي، كما أعطت نموذج لتعاملات البنوك خلال فترات الإجهاد الحاد والممثلة بالأزمة المالية العالمية آنذاك.

5. دراسة (Jeffre. TG_2008) بعنوان " The Effect of Information Quality on Liquidity Risk"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية ومخاطر السيولة وأثر هذه العلاقة على تكلفة رأس المال في الشركات المساهمة، وكذلك قياس مخاطر السيولة الناتجة عن التغيرات غير المتوقعة في ظروف السوق ومقارنتها مع عوائد الأسهم في السوق، وتوصلت الدراسة إلى أنه كلما ارتفعت جودة المعلومات المتاحة للمستثمرين كلما انخفضت مخاطر السيولة وبالتالي انخفضت معها تكلفة رأس المال وهذا يدل على أثر جودة المعلومات في مخاطر السيولة وتكلفة رأس المال، كما إن الدراسة توصلت إلى أنه كلما ارتفعت مخاطر السيولة كلما زادت توقعات المستثمرين بزيادة العائد وذلك للعلاقة بين المخاطر والعوائد.

6.1. ملخص عن الدراسات السابقة.

تمثلت الدراسات السابقة في جانبين الجانب الأول المعلومات المحاسبية، الجانب الثاني مخاطر السيولة ومن خلال استعراض الدراسات السابقة يرى الباحث أن معظم الدراسات السابقة تجمع على أهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات سواءٍ كانت للمديرين أو المستثمرين، كما تبين إن هذه الدراسات تتفق في إن المعلومات المحاسبية هي الركن الأساسي الذي يتم استخدامها عند اتخاذ القرارات، لذا فإن هناك حاجة ماسة في الوقت الحاضر مع ثورة الاتصالات والمعلومات للقيام بسلسلة من الدراسات ذات المنظور الكلي والشمولي لدور المعلومات المحاسبية وأهميتها في كفاءة الأداء الإداري واتخاذ القرارات الإدارية.

جدول رقم (1)

ملخص الدراسات السابقة

الرقم	اسم الباحث والسنة	العنوان	الأهداف	أبز النتائج
1	(السليمان،2014)	"فاعلية نظم المعلومات المحاسبية وأثرها في إدارة مخاطر السيولة في المنظمات الخدمية: دراسة ميدانية على المصارف التجارية العاملة في سورية"	قياس فعالية نظم المعلومات المحاسبية وأثرها في إدارة مخاطر السيولة في منظمات خدمات السيولة.	تؤثر جودة المعلومات المحاسبية في المصرف التجاري السوري في إدارة مخاطر السيولة، من حيث تصميمه مما يساعد على سهولة الاستخدام والتعلم.
2	(ويس،2014)	"أثر خطر السيولة علة إدارة الربحية دراسة تطبيقية على المصارف السيولة"	تحديد مفهوم السيولة وإدارتها بالإضافة إلى أساليب إدارة السيولة وفق الأساليب المعاصرة.	لايوجد أثر معنوي في زيادة معدل العائد على حقوق الملكية، بينما كانت متغيرات خطر تمويل السيولة هي السائدة في التأثير على معدل العائد على حقوق الملكية.

.3	(احلاسة،2013)	"دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة"	بيان أهمية الدور الذي تقوم به المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر السيولة وتحديد أهم الأدوات المستخدمة في قياس وتقدير مخاطر السيولة في البنوك التجارية.	تستخدم البنوك التجارية المعلومات المحاسبية في التنبؤ بمخاطر السيولة والتعرف على مدى السيولة المتوفرة لديها.
.4	(الشمري،2013)	"أثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية"	التعرف على أثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية.	أن أثر شخصية العميل وسمعته كان سالباً على ملاءمة جودة المعلومات، كذالك وجود أثر إيجابي لرأس المال والسيولة لدى العميل على ملاءمة جودة المعلومات المحاسبية.
.5	(عباس،2013)	"أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير"	ابراز أهمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والدور الفعال الذي تقدمه في زيادة جودة التقارير، ومدى التزام المؤسسات بتوفير تلك الخصائص.	تساهم الخصائص النوعية للمعلومات في تحسين جودة التقارير المالية، كما تساهم الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية.
.6	(شاهين،2012)	"العوامل المؤثرة في كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في المصارف التجارية العاملة في فلسطين"	تحليل ومناقشة العوامل المؤثرة في مستوى كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وتقييم تأثيرها في البنوك التجارية الفلسطينية.	وجود تأثيرات عالية لكل من العوامل المتعلقة بالبيئة القانونية والأنظمة الثقافية والاقتصادية على مستوى كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية.
.7	(عبد الستار،2012)	"تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة"	قياس مخاطر السيولة وتقديم النتائج التي تم التوصل إليها والتي تمثل معلومات إلى مستخدمي هذه المعلومات.	لقد تعرض المصرف إلى ارتفاع في مخاطر السيولة وفق مؤشرات قياس مخاطر السيولة وذلك بسبب نقص الأرصدة النقدية.
.8	(الأعرج، 2010)	" إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن".	مساعدة البنوك العاملة في الأردن في تطبيق أفضل الممارسات المصرفية في إدارة مخاطر السيولة من خلال التعرف على العوامل المقترحة من لجنة بازل في إدارة مخاطر السيولة ومدى تطبيقها في البنوك العاملة في الأردن.	ضرورة قيام البنوك باعتماد إطار عام لإدارة مخاطر السيولة وتطوير إستراتيجيات وسياسات وممارسات لإدارة مخاطر السيولة وتطوير أدوات قياس ومتابعة لمخاطر السيولة.
.9	(قاسم، 2007)	"تفسير العلاقة بين المعلومات المحاسبية والسيولة النقدية".	دراسة العلاقة بين المعلومات المحاسبية المستمدة من مقاييس الاستحقاق، ومقاييس المعيار النقدي والذي يعتبر أحد المؤشرات الهامة في تقدير السيولة.	أن معلومات التدفقات النقدية تفسر التغيرات في السيولة النقدية بنسبة أكبر من معلومات الاستحقاق.
.10	Drehmann ,) (2012	"Funding Liquidity Risk: definition and measurement"	التركيز على أسلوب من أساليب إدارة مخاطر السيولة، وهو عبارة عن شراء السيولة البنك المركزي عن طريق المزادات التي تجري على سعر الفائدة على السيولة المشتراة.	استنتج من خلال التحليل بأن مخاطر السيولة قد ازدادت بشكل متزايد بعد آب من عام 2007، وبشكل غير مفاجئ قد سجل مقياس خطر السيولة ضغوط قوية بسبب إفلاس عدد من البنوك.
.11	(Sadka, 2011)	Liquidity Risk and " "Accounting Information	بيان العلاقة بين المعلومات المحاسبية ومخاطر السيولة وأثر هذه العلاقة على تكلفة رأس المال.	زيادة جودة المعلومات ممكن أن تخفض تعرض الشركات لمخاطر السيولة.
.12	Aktar,et al ,) (2011	"Liquidity Risk Management: comparative study between conventional and Islamic Banks of	النظر في مخاطر السيولة المرتبطة بالمؤسسات المالية وذلك بغرض تقييم مخاطر السيولة من خلال تحليل مقارن	وجود علاقة ايجابية بين حجم البنك وصافي رأس المال مع مخاطر السيولة في كلا النموذجين.

	Pakistan"	بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في باكستان.		
.13	(van den,2011)	"when liquidity risk becomes a systemic issue: empirical evidence of bank behavior''	تزودنا هذه الدراسة بدليل تجريبي عن الردود السلوكية للبنوك في الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وذلك باستعمال بيانات الميزانيات للبنوك المدروسة	أوجدت النتائج التجريبية نماذج للاستقرار المالي، كما أعطت نموذج لتعاملات البنوك خلال فترات الإجهاد الحاد والممثلة بالأزمة المالية العالمية آنذاك.
.14	(Gevre. TG, 2008)	The Effect of " Information Quality on "Liquidity Risk	بيان العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية ومخاطر السيولة وأثر هذه العلاقة على تكلفة رأس المال في الشركات المساهمة	توصلت إلى أنه كلما ارتفعت مخاطر السيولة كلما زادت توقعات المستثمرين بزيادة العائد وذلك للعلاقة بين المخاطر والعوائد.

7.1. ما يميز هذه الدراسة.

وعلى الرغم من أن بعض الدراسات السابقة تناولت موضوع المخاطر المصرفية وكيفية التعامل معها والحد منها ودور المعلومات المحاسبية في إدارة بعض أنواع المخاطر ولكن هذه الدراسات لم تركز على أثر الخصائص النوعية في تخفيض مخاطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في الأردن بما يجنب البنوك المخاطر الناجمة عن سوء إدارة السيولة.

8.1. فرضيات الدراسة.

بناءاً على مشكلة الدراسة والدراسات السابقة فقد تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى وتنص على ما يلي:

H_{01}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتوفر خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية على تخفيض مخاطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في الأردن.

الفرضية الثانية وتنص على ما يلي:

H_{02}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتوفر خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية على تخفيض مخاطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في الأردن.

الفرضية الثالثة وتنص على ما يلي:

H_{03}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتوفر خاصية الثبات في إتباع النسق للمعلومات المحاسبية على تخفيض مخاطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في الأردن.

الفرضية الرابعة وتنص على ما يلي:

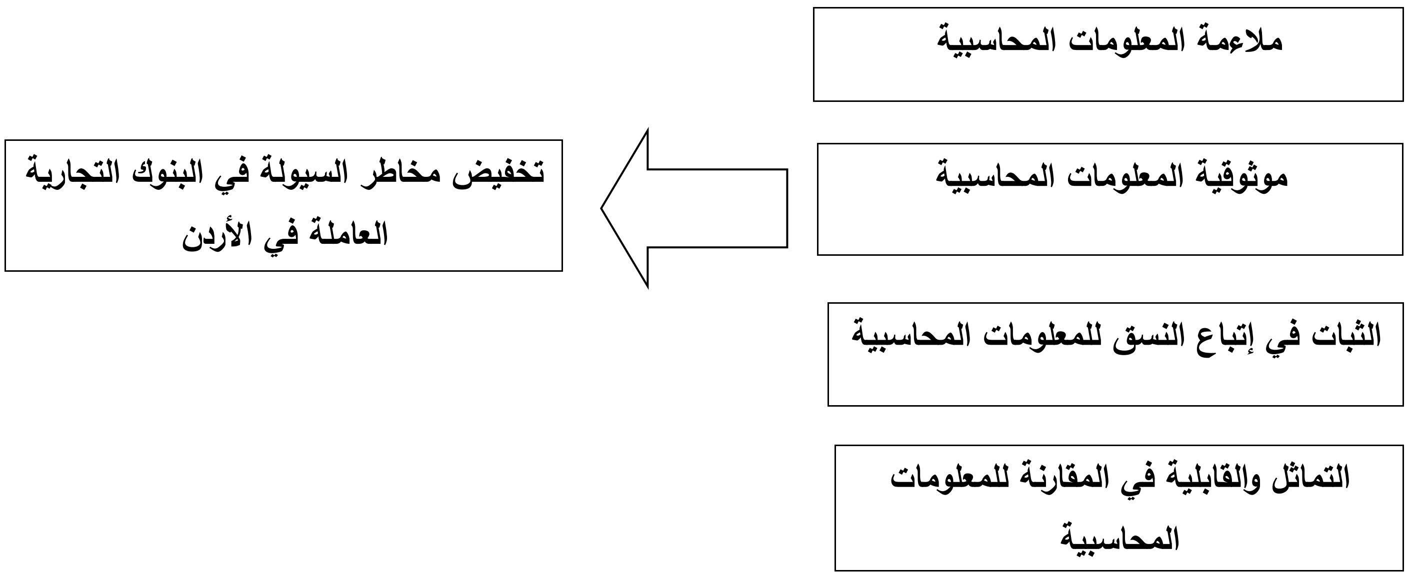
H_{04}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين خاصية التماثل والقابلية في المقارنة للمعلومات المحاسبية على تخفيض مخاطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في الأردن.

9.1. إنموذج الدراسة.

حيث يبين الشكل رقم (1) المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للدراسة.

الشكل رقم (1) إنموذج الدراسة

المتغيرات المستقلة: **المتغير التابع.**



10.1. متغيرات الدراسة.

بناءاً على نموذج الدراسة المبين في الشكل رقم (1) أعلاه فقد تم التعامل مع المتغيرات التالية :

أولاً: المتغيرات المستقلة و تم قياسها من خلال الاستبانة التي وزعت على عينة الدراسة تشمل :

1_ ملاءمة المعلومات المحاسبية وتم قياسها من خلال استبانة وزعت على عينة مجتمع الدراسة.

2_ موثوقية المعلومات المحاسبية وتم قياسها من خلال استبانة وزعت على عينة مجتمع الدراسة.

3_ الثبات في إتباع النسق وتم قياسها من خلال استبانة وزعت على عينة مجتمع الدراسة.

4_ التماثل والقابلية للمقارنة وتم قياسها من خلال استبانة وزعت على عينة مجتمع الدراسة.

ثانياً: المتغير التابع وهو تخفيض مخاطر السيولة.

11.1 مجتمع وعينة الدراسة.

يتكون مجتمع الدراسة من كافة البنوك التجارية العاملة في الأردن والتي بلغت 13 بنك عام 2014 (البنك المركزي الأردني، 2014) وتم أخذ عينة عشوائية تشمل (9) بنوك من ذلك المجتمع.\

12.1.منهجية الدراسة.

تم إتباع منهجين لتحقيق أهداف الدراسة:

أولاً: المنهج الوصفي والذي يقوم على إجراء مراجعة للدراسات السابقة والكتب والمراجع المتعلقة بمخاطر السيولة ونظم المعلومات المحاسبية وجودتها بشكل عام والتركيز على الكتب والدراسات التي تتناول مخاطر السيولة والإدارة السليمة لها، وخصائص نظم المعلومات المحاسبية وأهميتها، وذلك من أجل التعرف على مخاطر السيولة وكيفية إدارتها بصورة سليمة ودور المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي في البنوك التجارية العاملة في الأردن في تخفيض مخاطر السيولة.

ثانياً: المنهج التحليلي ويتعلق بالجانب العملي لهذه الدراسة حيث تم تصميم استبانة لجمع المعلومات وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية مثل الوسط الحسابي والانحراف المعياري.

13.1 مصادر جمع البيانات.

1. **المصادر الثانوية:** وتتكون المصادر الثانوية من الكتب والمقالات والأبحاث المنشورة في المجلات العلمية المتخصصة والمحكمة والبنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية الأردنية.

2. **المصادر الأولية:** وتتمثل المصادر الأولية في اعتماد الباحث على الاستبيان لتحليل مخاطر السيولة وجودة المعلومات المحاسبية.

وبغرض اختبار فرضيات الدراسة فقد تم تصميم استبيان يتألف من خمسة محاور:

1. أسئلة تتعلق بالمتغير المستقل الذي يتناول مدى توفر خاصية الملاءمة في المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية العاملة في الأردن.

2. أسئلة تتعلق بالمتغير المستقل الذي يتناول مدى توفر خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية العاملة في الأردن.

3. أسئلة تتعلق بالمتغير المستقل الذي يتناول مدى توفر خاصية الثبات في اتباع النسق للمعلومات المحاسبية في البنوك التجارية العاملة في الأردن.

4. أسئلة تتعلق بالمتغير المستقل الذي يتناول مدى توفر خاصية التماثل والقابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية في البنوك التجارية العاملة في الأردن.

5. أسئلة تتعلق بمخاطر السيولة.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: جودة المعلومات المحاسبية

1.1.2. المقدمة.

تتطلب معايير المحاسبة الدولية وجوب أن تتمتع المعلومات المحاسبية بمجموعة من الخصائص المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية التي تحتويها إعداد القوائم المالية وذلك من أجل مساعدة مستخدمي هذه القوائم على اتخاذ القرارات الرشيدة وإدارة المشروعات بأفضل كفاءة وفعالية.

2.1.2. مفهوم البيانات والمعلومات.

تمثل عملية إعداد البيانات واستخدام المعلومات المحاسبية عصب المجتمعات المعاصرة، ولقد أدت التطورات التكنولوجية بالإضافة إلى التعقد في البيئة التي تعمل فيها الوحدات الاقتصادية إلى ظهور الحاجة لأدوات تساعد إدارة هذه الوحدات الاقتصادية على التعامل مع بيئتها من خلال الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات (السلطان، 2000).

ويعتبر مفهوم المعلومات المحاسبية من المفاهيم المثيرة للجدل إذ أن هناك تداخل في التمييز بين البيانات والمعلومات، حيث يعتبر معيار الاستفادة من قبل المستفيد من البيانات أو المعلومات هو أحد المعايير المستخدمة للتمييز بين البيانات والمعلومات، ويعتمد هذا المعيار على خاصيتين وهما: (قاسم، 2004، ص: 12- 13).

1-الإضافة المعرفية: فالتمييز وفق هذا المعيار يعتمد على الشخص المتلقي، فإذا أدت البيانات إلى إضافة معرفية لدى الشخص المتلقي تحولت إلى معلومات، أما إذا لم تؤدي إلى أية إضافة معرفية تبقى مصنفة في إطار البيانات، وبناءاً على هذا المعيار ما يعتبر بيانات بالنسبة لشخص يمكن أن يعتبر معلومات لشخص آخر.

2-الارتباط: يجب أن تكون البيانات المالية مرتبطة بحدث معين يتم إتخاذ قرار بشأنه من قبل المتلقي، حتى تتحول هذه البيانات إلى معلومات، فالبيانات تعتبر معلومات إذا كانت تؤثر في القرار المتخذ، فهي إما أن

تؤدي إلى اتخاذ قرار سليم، وإما أن تؤكد على أن القرار المتخذ سليم، أو تؤدي إلى تغير القرار أو تعديله، لذلك فإن ما يعتبر بيانات في لحظة معينة قد يتحول إلى معلومات في أوقات أخرى، وبناءاً على ما تقدم يمكن تعريف كل من البيانات والمعلومات على النحو التالي:

تعريف البيانات:

تعرف البيانات بأنها عبارة عن مجموعه الرموز والمصطلحات والأرقام المرتبطة مع بعضها البعض بعلاقة رياضية، والتي من خلالها يتم التعبير عن الرسائل والمفاهيم بشكل مناسب بحيث يمكن إيصالها للمتلقي، أما المعلومات فهي عبارة عن ملخص للبيانات التي تمت معالجتها بشكل مناسب ومنطقي لتعطي معنىً واضحاً يمكن من خلالها اتخاذ قرار أو تشكيل قناعة تؤثر على سلوك في وقت التلقي أو في المستقبل من حيث اتخاذ القرارات (جنباز، 2008، ص: 11).

وتم تعريفها بأنها "عبارة عن المادة الخام أو المعلومات قبل معالجتها وتتكون من الجمل والعبارات والحقائق والأفكار والآراء والأحداث والأرقام والرموز غير المنظمة وغير المرتبطة بموضوع واحد وتعبر عن مواقف وأفعال أو تصف ظاهرة أو هدف دون أي تعديل أو تفسير أو مقارنة وقد لايستفاد منها في شكلها الحالي" (الدلاهمة، 2010، ص: 31).

ويرى الباحث: أن البيانات هي مجموعة من الحقائق المجردة تعبر عن حدث أو مجموعة من أحداث معينة بهيئة رموز أو حروف أو أرقام أو رسوم بيانية، أو مزيج منها تكون بصيغة غير مرتبة يتم جمعها والحصول عليها من مصادر مختلفة بهدف تحويلها إلى معلومات يمكن الاستفادة منها بعد إجراء العمليات اللازمة عليها وترتيبها فهي المادة الخام اللازمة لإنتاج المعلومات، وقد صنفت البيانات المحاسبية تبعاً لأحداث وقوعها إلى صنفين (القاضي وأبو زلطة، 2010، ص: 268):

أ_ **بيانات مالية:** تتعلق بكافة الأحداث الإقتصادية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية، ويتبعها أثر مالي، بحيث يمكن قياسها والتعبير عنها بصورة مالية، وتشمل الأحداث التمويلية، والرأسمالية، والأحداث الإيرادية.

ب_ **بيانات غير مالية:** تتعلق بكافة الأحداث الإقتصادية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية، ولا يتبعها أثر مالي، وهي على نوعين: بيانات كمية يعبر عنها بصورة كمية وبيانات غير كمية يعبر عنها بصورة وصفية نظراً لصعوبة قياسها بصورة كمية.

تعريف المعلومات:

_ تعرف المعلومات: "بأنها البيانات التي تمت معالجتها وأصبحت ذات دلالة وذات قيمة، ويكون الهدف منها زيادة المعرفة ويمكن الحصول عليها من خلال القراءة أو الرؤية" (الدلاهمة، 2010، ص: 31)

_ وتم تعريفها " بأنها عبارة عن بيانات وضعت في محتوى، ذات معنى ودلالة لمتلقيها، الذي يخصص لها قيمة لأنه يتأثر بها أو لأنها تحقق منفعة" (إدريس، 2007، ص: 69).

_ وعرفت أيضاً "بأنها ناتج العمليات التشغيلية التي تجري على البيانات من تبويب وتحليل وتفسير ،بهدف استخدامها في توضيح الأمور المختلفة، وبناء الحقائق عليها من قبل مستخدميها بما يحقق الفائدة لهم،(القاضي وأبو زلطة، 2010، ص: 369).

ومما سبق نجد أن تلك التعريفات أجمعت على أن المعلومات هي عبارة عن بيانات عولجت من خلال مراحل وخطوات تمر بها عملية المعالجة لتحويل البيانات إلى معلومات، وهذه الخطوات والمراحل هي جمع البيانات، وتبويبها، وتصنيفها، وتحليلها وتفسيرها، وتخزينها، واسترجاعها، حتى تصبح ذات معنى وقيمة للمتلقي أو المستخدم لتلك المعلومات.

ويرى الباحث: أن المعلومات هي بيانات تمت معالجتها وتنظيمها لتساعد في تحقيق هدف معين، إما أن تخفض من حالة عدم التأكد لدى متخذ القرار أو أن تزيد من معرفة متخذ القرار.

3.1.2.الفرق بين المعلومات والبيانات.

يمكن أن نميز بين المعلومات والبيانات من خلال (خليل، 2007، ص: 9):

1. تنتج كل المعلومات من البيانات لكن لا تتحول كل البيانات إلى معلومات.

2. تمثل البيانات مدخلات النظام بينما تمثل المعلومات مخرجات النظام.

3. البيانات حقائق غير تامة المعالجة بينما المعلومات حقائق تامة المعالجة بواسطة النظام.

4. البيانات غير منتظمة في هيكل تنظيمي بينما المعلومات منتظمة في هيكل تنظيمي.

5. ما يمثل معلومة بالنسبة لمستخدم ما قد يعتبر بيانات لمستخدم آخر.

6. البيانات متعددة المصادر بينما المعلومات محدودة المصادر.

7. البيانات منخفضة الدقة بينما المعلومات مرتفعة الدقة.

ونلاحظ مما سبق أنه ليس بالضروري أن تتحول البيانات المحاسبية إلى معلومات بمعالجتها وتشغيلها فقط بل أصبحت تحتاج إلى تحقيق شرطين مهمين وهما (القاضي وأبو زلطة، 2010، ص: 370):

1. أن المعلومات الناتجة يجب أن تقلل من درجة عدم التأكد لدى متخذي القرارات وذلك من خلال تقليل عدد البدائل المتاحة أمام متخذي القرارات.

2. أن المعلومات الناتجة يجب أن تزيد من معرفة متخذي القرارات، وذلك في حالة عدم تحقيق الشرط الأول، حيث يمكن الاستفادة من المعرفة المضافة في اتخاذ قرارات أخرى مستقبلاً.

وإذا لم يتحقق الشرطان فلا يمكن اعتبار ناتج العمليات التشغيلية على البيانات بمثابة معلومات ويمكن اعتبارها بيانات مرتبة يمكن خزنها واستخدامها في النظام من جديد.

4.1.2. ماهية المعلومات المحاسبية.

تتكون المعلومات المحاسبية النتائج التي يتم الحصول عليها من عملية معالجة البيانات بعد أن يتم إدخالها إلى نظم المعلومات، وتخضع لعدة عمليات معالجة مثل التبويب والتحليل والتخصيص والعرض في تقارير مناسبة لغرض الاستخدام الذي طلبت من أجله وفي الوقت المناسب، وتكون المعلومات المحاسبية كمية كالقوائم المالية مثل: قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية، إلى جانب تقارير الأداء عن التنفيذ العملي للموازنات التقديرية والتي توفر معلومات مسترجعة عن الأداء الفعلي للأعمال والأنشطة (المدلل، 2010، ص: 17).

وقد عُرفت بأنها "لغة وأداة إتصال مابين معدها الذي يجب عليه أن يحدد هدفها بوضوح وبين مستلمها الذي يطلب من تلك المعلومات أن تكون فاعلة ومفيدة في اتخاذ وصنع القرار"، (النقيب، 2007، ص: 303- 304).

5.1.2. أهمية المعلومات المحاسبية.

لم يعد هناك أي شك في أن المعلومات أصبحت في عصرنا الحالي مزوداً رئيساً لأي منظمة عمل بغض النظر عن طبيعة نشاطها أو حجمها أو ملكيتها، فالمعلومات هي أحد ثلاثة موارد هامة في المنظمة

(الموارد البشرية، الموارد المادية، والمعلومات) وقد أصبحت المعلومات بالنسبة لمنظمات الأعمال المعاصرة والناجحة بمثابة القاعدة الأساسية التي تعتمد عليها لممارسة أعمالها في ظل بيئة الأعمال المتغيرة و المتعقدة، والتي تحيط بالمنظمة حالياً ومستقبلاً (إدريس، 2007، ص: 79).

وتنشأ الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد الملازمة للنشاط الاقتصادي، وبذلك فإن الهدف من توفير وتقييم المعلومات المحاسبية تخفيف حالة القلق التي تنتاب مستخدمي تلك المعلومات لاسيما متخذي القرارات، وكذلك لإمدادهم بمزيد من المعرفة، حيث إن وفرة المعلومات الضرورية إما أن تؤدي إلى زيادة المعرفة المسبقة لما سيحدث مستقبلاً، أو تقليل حجم التباين في الخيارات، وذلك عندما يستخدم متخذو القرارات تلك المعلومات المحاسبية كنسب احتمالية للاختيار بين البدائل المتاحة، وقد ازدادت أهمية المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر لوجود عوامل متعددة أدت إلى تلك الزيادة مجملة فيما يلي (القاضي وأبو زلطة، 2010، ص: 379).

1_ النمو في حجم الوحدة الاقتصادية: إن ازدياد حجم غالبية الوحدات يؤدي إلى ضرورة إنتاج المعلومات بصورة دائمة ومستمرة .

2_ ازدياد قنوات الإتصال في الوحدة الاقتصادية: الأمر الذي يعني ضرورة توفير المعلومات بصورة رأسية وأفقية وتبادلها معاً.

3_ تعدد أهداف الوحدة الاقتصادية: لم يعد هدف الوحدة محصوراً بتعظيم الربحية بل تعددت أهدافها، الأمر الذي يتطلب توفير معلومات تخدم الأهداف المختلفة.

4_ التأثر بالبيئة الخارجية: من الواضح أن الوحدة الاقتصادية تتأثر بالبيئة وتؤثر بها، وقد ازدادت هذه العلاقة نتيجة كثرة المتغيرات التي تحدث في البيئة، وينبغي على إدارة الوحدة أن تكون على دراية كافية بهذه الظروف ومتغيراتها، وهذا يتطلب قدراً كبيراً من المعلومات.

6.1.2. تقييم جودة المعلومات المحاسبية.

تتحدد قيمة المعلومات المحاسبية بمدى إمكانية استعمالها في الوقت الحالي أو توقع استعمالها في المستقبل وكفاءة وفعالية القرارات المتخذة بناءاً على تلك المعلومات، وبالتالي القيمة المضافة التي تحدثها على مستوى كل مراكز القرار وانعكاسها على مختلف نشاطات ووظائف الوحدة الاقتصادية، وعليه يتم

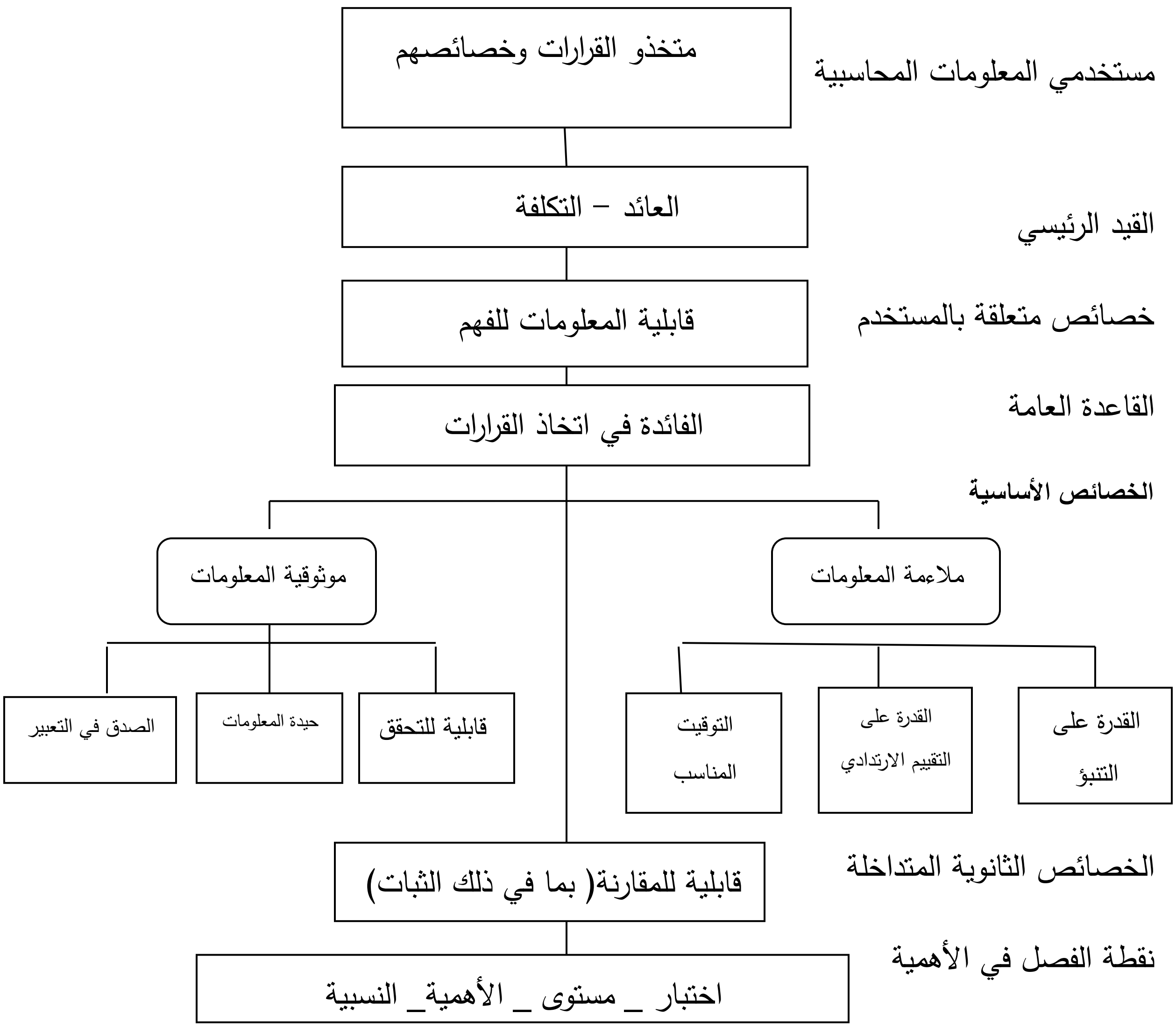
التركيز على القيمة التفاضلية للمعلومات ويدخل في تحليل عامل التكلفة والمنفعة (التكلفة/ العائد)، إلا أن تقدير تكلفة المعلومات يمكن أن يتم بدقة، لكن تحديد قيمة المنفعة لا يتم بنفس السهولة نظراً لتعدد الإستعمالات وإمكانيات إعادة الإستعمال مع تأثير استعمال تلك المعلومات على عدة مستويات، وتستمد المعلومات المحاسبية قيمتها من جودتها، وهناك ثلاثة عوامل تحدد درجة جودة المعلومات للمستخدم وهي: منفعة المعلومات، درجة الرضا على المعلومات، درجة الأخطاء والتحيز في إنتاج ومعالجة ونقل البيانات والمعلومات، وللحصول على تلك المعلومات يتطلب ذلك تكلفة ولذلك يعد قيد العائد أكبر من التكلفة قيداً حاكماً يجب مراعاته، فهو يمثل قاعدة عامة تعني يجب أن لاتزيد تكلفة إنتاج المعلومات المحاسبية عن منفعتها، فالمعلومات المحاسبية هي خدمة اقتصادية حكمها في ذلك مثل باقي الخدمات الاقتصادية التي تنتج وتقدم للمستفيدين، إلا أنها تختلف عن بقية الخدمات الاقتصادية المتداولة في السوق حيث يستفيد منها من يتحمل تكاليف إنتاجها أما المعلومات المحاسبية تتحمل الوحدات المحاسبية بصورة مباشرة تكاليف إنتاج وتوزيع التقارير المالية غير أن منافع استخدام هذه التقارير تعود معظمها إلى المستخدمين الخارجيين (حنان، 2006، ص: 211-212).

إن الهدف الرئيس للمحاسبة بصورة عامة إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة في إتخاذ القرارات، أي أن المحور الأساس هو منفعة المعلومات، وتختص المحاسبة المالية بتقديم معلومات تفيد في ترشيد القرارات المتعلقة في المنشأة، والتي تهم المستثمرين الحاليين والمرتقبين (حنان، 2009، ص: 58)،

وتتحدد مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية بالخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤلين عند وضع المعايير المحاسبية، كما تساعد المسؤلين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة، وفي التمييز بين ما يعتبر إيضاحاً ضرورياً وما لا يعتبر كذلك (الجعدي والحاج، 2010، ص: 13).

وفيما يلي نستعرض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

الشكل رقم (2) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية



المصدر : (FASB, 1980, P. 4048)

من الشكل السابق يمكن أن نستنتج الخصائص الأربعة التالية: (حنان، 2009، ص: 69 – 70):

1– خصائص تتعلق بمتخذي القرارات أي مستخدمي المعلومات المحاسبية.

2–خصائص نوعية للمعلومات المحاسبية وتقسم إلى خاصيتين أساسيتين هما:

خاصية الملاءمة وخاصية الموثوقية، وتتقسم هذه الخواص الرئيسية إلى خواص فرعية.

حيث أن خاصية الملاءمة لها ثلاث خواص فرعية هي: خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية وخاصية التغذية العكسية أوالإرتدادية وخاصية التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية.

أما خاصية الموثوقية أو مصداقية المعلومات المحاسبية فلها ثلاث خواص فرعية وهي: خاصية القابلية للتحقق وخاصية الحياد وعدم التحيز وخاصية الصدق في التعبير.

3- خواص ثانوية للمعلومات المحاسبية تنتج من تفاعل الخاصيتين الأساسيتين وهي:

_ خاصية الثبات في إتباع النسق.

_خاصية التماثل والقابلية للمقارنة.

4_ هناك قيدان رئيسيان على إنتاج المعلومات المحاسبية هما:

_ المنفعة المتوقعة من المعلومات المحاسبية أكبر من تكلفة إنتاجها وتقييمها.

_الأهمية النسبية.

إن هذه الخصائص قابلة للتطبيق على جميع الوحدات المحاسبية بغض النظر عن طبيعة النشاط الذي تقوم به الوحدة أو الهدف الذي تسعى إليه.

7.1.2. القيود على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

بالإضافة إلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) قيدين رئيسيين على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

1_ التكلفة والعائد:

يتطلب إنتاج المعلومات المحاسبية تكاليف متعددة مما يستوجب المقارنة بين تلك التكاليف والمنافع المتحققة من إنتاج واستخدام المعلومات المحاسبية، ويعتمد قرار الإدارة في إنتاج المعلومات المحاسبية عندما تتساوى تكلفة إنتاجها مع المنفعة المتحققة من استخدامها كحد أدنى تطبيقاً لمبدأ اقتصاديات المعلومات كما يمثل هذا القيد معياراً أساسياً للحكم على مدى كفاءة النظام المحاسبي في توفير المعلومات بأقل تكلفة ممكنة

ويمكن قياس العائد المتوقع من استخدام المعلومات المحاسبية بعدة طرق منها: طريقة القيمة المتوقعة للمعلومات الإضافية وتقاس تلك القيمة بالفرق بين العائد المتوقع من المعلومات الإضافية والعائد المتوقع من المعلومات العادية (فتوح وآخرون، 2006، ص: 298).

ويرى الباحث: أن معظم البنوك في الوقت الحالي تعتمد على المعلومات في اتخاذ قراراتها سواءً كانت هذه القرارات استثمارية أو ائتمانية لتسيير أعمالها المختلفة، لذلك يعتبر قيد المنفعة والتكلفة ضرورياً لاتخاذ هذه القرارات في التوقيت المناسب مما يضمن تحقيق عوائد أكبر من التكاليف اللازمة لتحقيق هذه العوائد مما يحقق لهذه البنوك هامش ربح مناسب ومعقول، ولكن في بعض الأحيان قد تضطر البنوك لإنتاج معلومات تكون تكلفتها أعلى من عوائدها كونها تتعلق بسياسة البنك أو ظروف الدولة التي يعمل بها.

2_ الأهمية النسبية:

يحدد هذا القيد مستوى ودرجة الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية بالنسبة لمستخدميها، ويشير إلى ضرورة تبويب وتصنيف المعلومات في القوائم المالية والتقارير المالية وفقاً لأهميتها النسبية لمتخذي القرارات، كما يتضمن ضرورة الاهتمام بجوهر المعلومات المحاسبية ومضمونها وعدم المبالغة في التركيز على الشكل دون المضمون (فتوح وآخرون، 2006، ص: 298).

فالمعلومات المحاسبية تعتبر ذات أهمية نسبية إذا كان من المحتمل أن يؤدي حذفها أو تحريفها إلى تأثير جوهري على القرارات، ويعتبر من أهم الآراء حول الأهمية النسبية لبنود التقرير المالي ما ورد في تقرير لمجموعة دراسات المحاسبة الدولية (Accountants International Study Group (AISG الذي تضمن:

أ_ الأهمية النسبية لبنود التقرير المالي مسألة تخضع بالضرورة لتقديرات المهنيين المختصين.

ب_ يوصف البند بالأهمية النسبية متى كانت معرفة هذا البند من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية تؤثر على قراراتهم الاقتصادية.

ت_ لا تقّيم الأهمية النسبية للبند في ضوء قيمته المطلقة فحسب بل توجد مجموعة من العوامل الأخرى التي يجب أخذها بعين الاعتبار:

1- طبيعة البند (المعلومة): مثل هل هو عنصر هام في تحديد صافي الربح، أو هل هو غير عادي أو هل يمكن قياسه موضوعياً؟

2- قيمة البند مقارناً بالقيمة الإجمالية الذي ينتمي إليه.

8.1.2.معايير جودة المعلومات المحاسبية.

يجب إعداد وإنتاج المعلومات المحاسبية لتصبح في شكل أكثر نفعاً لمتخذ القرار وذلك لقيمتها في صنع القرار الحالي، أو للاستخدام المستقبلي، ولكي تكون المعلومات ذات فائدة لمتخذ القرار لابد أن تكون على مستوى من الجودة، وعلى الرغم أنه لم يتوصل إلى تعريف محدد وشامل لجودة المعلومات المحاسبية وذلك لاختلافه تبعاً لإختلاف وجهات النظر وأهداف مستخدمي المعلومات، ولكنه يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودة المعلومات على النحو التالي (الفضل ونور، 2002، ص: 41).

- **الدقة كمقياس لجودة المعلومات:** يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات، أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي والحاضر، ولاشك أنه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وزادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية، وبالرغم من أهمية هذا المقياس في التعبير عن جودة المعلومات فإنه لا يمكن تحقيقه وذلك لكون المعلومات التي يبنى عليه القرار تنطوي على المستقبل، وبالتالي فهي على درجة من التيقن وعدم التأكد لذا غالباً ما يتم التضحية بالدقة عند توفير معلومات ملائمة لإتخاذ القرارات.

_ **المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** وتتوفر المنفعة في عنصريين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها ويمكن أن تأخذ المنفعة أحد الصور الآتية:

1. المنفعة الشكلية: وتعني أنه كلما تطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة هذه المعلومات عالية المنفعة.

2. المنفعة الزمنية: وتعني إرتفاع قيمة المعلومات كلما أمكن الحصول عليها بسهولة.

3. المنفعة التقيمية والتصحيحية: وتعني إرتفاع قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات وكذلك قدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج.

_ **الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** تعبر الفاعلية عن مدى تحقيق المنشأة لأهدافها من خلال موارد محددة وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها "مدى تحقيق المعلومات لأهداف المنشأة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة" ومن ثم فإن فاعلية المعلومات هي مقياس لجودة المعلومات، كما أن الفاعلية هي مدى النجاح في تحقيق الأهداف، وهذا يعني أن درجة الفاعلية تقاس بمدى تحقيق الأهداف المحددة.

_ **التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** يقصد بالتنبؤ أنه "الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل" وأن هذه التوقعات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات، ومن المؤكد أن جودة المعلومات إنما تتمثل في مقدرتها التنبؤية وتخفيض حالة عدم التأكد وذلك عند استخدامها كمدخلات لنماذج التنبؤ.

_ **الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات:** يقصد بالكفاءة تحقيق أهداف المنشأة بأقل استخدام ممكن للمورد، فالكفاءة تقاس بمدى توفير الموارد البشرية والمادية عند القيام بالعمليات والنشاطات اللازمة لتحقيق الأهداف مقارنة بمخرجات أو النتائج التي يتم تحقيقها.

9.1.2. انعكاسات جودة المعلومات المحاسبية على مخاطر السيولة والتدفقات النقدية.

إن من أهداف القوائم المالية توفير المعلومات التي تفيد في تحديد درجة السيولة والمرونة المالية واليسر المالي، وذلك عن طريق معرفة نتائج الأنشطة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية التي تقوم بها المنشأة، الأمر الذي يفيدها في تحليل مصادر الأموال واستخداماتها انطلاقاً من القوائم المالية الأساسية التي تعدها المنشأة وهي: قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغير في حق الملكية (حنان، 2009، ص: 60).

حيث تحتاج مجموعة كبيرة من المستخدمين الداخليين (الإدارة العليا للمنشأة والمدير المالي والعاملين) والخارجين (المساهمين والمقرضين والدائنين) إلى تكوين صورة تاريخية عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة

التي حدثت فعلاً خلال الفترة المنصرمة وكذلك التنبؤ للمستقبلي للتدفقات النقدية، مع تحديد حجم وتوقيت تلك التدفقات النقدية المتوقعة ودرجة عدم التأكد أو المخاطر المحيطة بها (حنان، 2009، ص: 58).

وبالتالي فإن التقارير المالية يجب أن تقدم المعلومات التالية: (لايقة،2007)

1.المعلومات المفيدة لتقييم التدفقات النقدية:

يجب أن تقدم التقارير المالية المعلومات المفيدة لمساعدة المستخدمين الآخرين في تقييم التوقعات الخاصة بالمتحصلات النقدية حيث تتأثر المتحصلات النقدية بقدرة المنشأة على توليد نقدية كافية لسداد الإلتزامات عند استحقاقها وأيضاً احتياجات التشغيل النقدية واحتياجات إعادة الاستثمار وكذلك سداد توزيعات الأرباح.

2. معلومات عن السيولة والقدرة على السداد وتدفقات الأموال:

يجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن كيفية حصول المنشأة على النقدية وأوجه إنفاقها ومعلومات عن القروض التي حصلت عليها وعمليات سداد القروض، وكذلك معلومات عن العمليات المتعلقة برأس المال وتشمل التوزيعات النقدية والتوزيعات الأخرى لموارد المنشأة والعوامل الأخرى التي قد تؤثر على سيولة المنشأة أو قدرتها على السداد.

3. المعلومات المفيدة لقرارات الاستثمار والائتمان:

يجب أن توفر التقارير المالية المعلومات المفيدة للمستثمرين الحاليين والمتوقعين والدائنين والمستخدمين الآخرين وذلك من أجل إتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان، وكذلك القرارات المشابهة ويجب أن تكون هذه المعلومات مفهومة لهؤلاء الذين يتمتعون لفهم معقول للأنشطة الاقتصادية وأنشطة الأعمال.

المبحث الثاني

إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية

1.2.2. مقدمة.

تعد الصناعة المصرفية من أولى الصناعات المتأثرة بمفهوم السيولة، والمخاطر المتعلقة بها تعاظمت خلال الأزمة المالية الأخيرة، والتي أبرزت العديد من نقاط الضعف في إدارة مخاطر السيولة حيث لعبت مخاطر السيولة دوراً رئيسياً في كل الأزمات التي أصابت البنوك عبر التاريخ.

بعدها أتت لجنة بازل بنسختيها الثانية والثالثة حيث قامت بالرقابة على مخاطر السيولة على أساس عالمي موحد، حيث قدمت التكنولوجيا والأدوات المالية الجديدة في ظل تطورات التحرر المالي حيث قدمت وسائل حديثة لتمويل أنشطة البنوك وإدارة سيولتها مما أدى إلى تغير النظرة بشكل عام نحو السيولة، وإلى ظهور تحديات جديدة.

ومن هذا المنطلق سوف يتم التركيز على مخاطر السيولة من خلال التعرف على مفهوم خطر السيولة في البنوك التجارية وكذالك التعرف على محددات مخاطر السيولة.

2.2.2. مفهوم مخاطر السيولة.

تتركز مشكلات القطاع المالي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص في (إدارة المخاطر) فهذا القطاع يواجه مشكلة مخاطر المستقبل أكثر من غيره، وعليه أن يطور الأساليب والمقاييس التي تمكنه من التعامل مع هذه المخاطر بكفاءة (الشمري، 2013، ص: 54).

يقصد بالسيولة المصرفية بأنها "قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية والذي يتمكن بشكل كبير من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع (الحسيني والدوري، 2008، ص: 93).

أما المخاطرة في مجال التمويل والاستثمار فتعرف في الفكر المالي "بأنها درجة التقلبات التي قد تحدث في العائد المتوقع"، أما في الفكر المحاسبي فتعرف المخاطرة "بأنها وجود درجة من عدم التأكد في التدفقات النقدية المستقبلية" (رزق، 2006، ص: 40).

وتنشأ المخاطرة عن ظاهرة حالة عدم التأكد المحيطة باحتمالات تحقق أو عدم تحقق العائد المتوقع على الإستثمار (مطر، 2006، ص: 22).

وتعتبر المخاطرة من الأمور المهمة التي يجب أن تأخذها البنوك بعين الإعتبار عند إتخاذها للقرارات المالية، إذ يوجد ثلاث حالات هي (الراوي، 2000، ص: 78-79).

1_ التأكد: هي حالة يؤدي فيها اتخاذ قرار إلى نتيجة واحدة معروفة، أي أن صاحب القرار يعرف النتيجة التي سينتهي إليها قراره، وتدعى هذه الحالة المعرفة الكاملة في المستقبل.

2_ المخاطرة: هي حالة يؤدي فيها إتخاذ القرار إلى واحدة من مجموعة نتائج ممكنة، وأن صاحب القرار يعرف احتمالات حدوث كل من هذه النتائج، وتعتبر هذه الحالة معرفة جزئية بالمستقبل.

3_ حالة عدم التأكد: هي حالة يؤدي فيها اتخاذ القرار إلى مجموعة من النتائج الممكنة، لكن احتمالات حدوث كل منها غير معروفة، كما أن أي تقدير للاحتمالات في هذه الحالة يكون غير ذي معنى، وتوصف هذه الحالة بعدم المعرفة بالمستقبل.

3.2.2. أنواع المخاطر.

هناك وجهات نظر عديدة لتصنيف المخاطر، فمنهم من صنفها إلى مخاطر الأعمال والمخاطر المالية، فمخاطر الأعمال تأتي من طبيعة عمل المنشأة وتتصل بعوامل تؤثر في منتجات السوق، أما المخاطر المالية فمصدرها الخسائر المحتملة في الأسواق المالية والاستثمارات الأخرى التي يقوم بها البنك.

وهناك من صنفها على أنها مخاطر عامة ومخاطر خاصة، فالمخاطر العامة ترتبط بأحوال السوق أو الاقتصاد ولا يمكن التحكم بها، أما الخاصة فهي تتعلق بمنشأة معينة أو بنوع معين من الأصول، وهناك من صنفها إلى مخاطر منتظمة وغير منتظمة وكلية، فالمخاطر المنتظمة تنتج عن حركة السوق بشكل عام

وترتبط بالظروف الاقتصادية لدولة معينة لذلك لا يقتصر تأثيرها على شركة معينة أو بنك معين أما المخاطر غير المنتظمة هي تلك المخاطر التي تنفرد بها منشأة معينة أو بنك معين أو قطاع معين نتيجة لعوامل داخلية خاصة مما يؤدي إلى تقلب أرباحها وتكون هذه العوامل مستقلة عن العوامل الاقتصادية العامة.

أما المخاطر الكلية فتعرف بأنها التباين الكلي في معدل العائد على الإستثمار أي تشمل كل المخاطر سواءٍ كانت منتظمة أو غير منتظمة.

ولقد صنفها (الشمري، 2013، ص: 56).

1. مخاطر الإدارة وتشمل: مخاطرة السمعة، المخاطرة التنظيمية، مخاطرة القابلية أو القدرة، مخاطرة التعويض.

2. المخاطر المالية وتشمل: المخاطرة الائتمانية، مخاطرة السيولة، مخاطرة الفائدة، مخاطرة الرافعة، المخاطرة الدولية.

3. مخاطر التسليم والتوزيع وتشمل: المخاطرة التشغيلية، المخاطرة التكنولوجية، مخاطرة المنتج الجديد، المخاطرة الاستراتيجي.

ولقد أشارت لجنة بازل في وثيقة بازل (2) إلى أنواع المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها البنوك وهي مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل والتي يمكن أن نعتبرها مخاطر رئيسية ولقد أشارت الوثائق المساندة والمرافقة لوثيقة بازل (2) إلى مخاطر السيولة ومخاطر الأنشطة أو العمليات المصرفية الإلكترونية والتي من الممكن أن نعتبرها مخاطر ثانوية، علماً أن وثيقة بازل (3) لم تضف أي تعديلات تتعلق بهذه المخاطر وأشار فقط إلى تنظيم رأس المال وأضاف معيارين للسيولة هما نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستمر (الشمري، 2013، ص: 84)

4.2.2. المفهوم المعاصر لمخاطر السيولة في البنوك.

يستخدم مصطلح السيولة بشكل كبير ولقد تعددت المراجع والأبحاث التي تناولت مفهوم السيولة وذلك لأهميتها في الوقت الحالي بالنسبة للمؤسسات المالية وخاصة البنوك، ولقد قام (Chorafas, 2002, p:124)

بتقسيم السيولة إلى أربعة أقسام وهي:

– السيولة النقدية في السوق العام: وهي تساوي إلى السيولة النقدية المتوفرة في البنك المركزي.

– السيولة النقدية في السوق الخاص: وهي تعتمد على القدرة الائتمانية للمؤسسة المالية (البنوك التجارية).

– سيولة سوق رأس المال: وهي تعني القدرة على شراء وبيع الأوراق المالية في السوق.

– سيولة سوق المبادلات: وهي ضرورية جداً لبيع وشراء العقود خارج الميزانية.

وعلى البنوك الاحتفاظ بقدرٍ كافٍ من السيولة لخدمة عملائها وتشغيل عملياتها بكفاءة، والعمل على إطلاع الجمهور على ذلك عن طريق النشرات والميزانيات الدورية لكسب ثقتهم.

ومن هنا يمكن تعريف السيولة المصرفية كمفهوم مجرد على أنها "القدرة على توفير الأموال لمواجهة الالتزامات التعاقدية، ومتطلبات العملاء غير التعاقدية بأسعار مناسبة في كل الأوقات"

أما ما تعنيه السيولة في المفهوم الاقتصادي الشامل "فهي عرض النقد (M2) المكون من النقد وودائع تحت الطلب (M1) بالإضافة إلى الودائع المربوطة (عقل، 2006، ص: 157).

أما سيولة الجهاز المصرفي فتعني "الفرق بين الموارد المتاحة له والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها، أو تكون البنوك في حالة وفرة في السيولة عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرة البنك على الإقراض، وعن حدود الاستثمار المتوازن في بنود الميزانية الأخرى بحيث يضطر البنك لإستثمار هذه الفوائض ضمن الأصول السائلة، مثل الأوراق المالية أو على شكل أرصدة لدى البنوك أو أرصدة عاطلة لدى البنك المركزي (عقل، 2006، ص: 158).

كما تعرف السيولة "بأنها مدى امتلاك المصرف لأموال متاحة لمواجهة ومقابلة طلبات النقد من قبل المقترضين وسحوبات الودائع من قبل المودعين" (الشمري، 2013، ص: 69).

ومن هنا يمكن تعريف مخاطر السيولة "بأنها التباين في صافي الدخل والقيمة السوقية لرأسمال المصرف الناتجة عن صعوبات المصرف في الحصول على الأموال المتاحة بشكل موازٍ وكذلك عن طريق الاقتراض أو بيع الموجودات " (الشمري، 2013، ص: 69).

حيث يتبين أن مخاطر السيولة توضح لنا العلاقة بين متطلبات السيولة للمصرف لغرض تلبية سحوبات المودعين وانتهاز الفرص الملاءمة من أجل منح القروض وزيادتها مقارنة بالمصادر الفعلية أو المحتملة للسيولة من بيعها للموجودات أو تسييل بعض الموجودات التي تمتلكها بخسارة أو الحصول على مطلوبات إضافية وغالباً ما تقوم البنوك ولغرض معالجة النقص في السيولة إلى الاستثمار بالأوراق المالية قصيرة الأجل (الشمري، 2013، ص: 69-70).

5.2.2.مكونات السيولة:

هناك نوعان للسيولة هما السيولة الحاضرة والسيولة شبه النقدية (حنفي وأبو قحف، 2004، ص: 95-96)

أولاً. السيولة الحاضرة:

عبارة عن النقدية الحاضرة لدى المصرف وتحت تصرفه وتشمل مايلي:

. النقدية بالعملة المحلية والعملات الأجنبية وهي الأموال الموجودة في خزائن البنك.

. الودائع لدى البنوك الأخرى ولدى البنك المركزي حيث يلتزم البنك وفقاً للقوانين والأنظمة بالإحتفاظ لدى البنك المركزي بأموال سائلة في شكل احتياطي للحفاظ على حقوق المودعين.

.الشيكات تحت التحصيل وهي شيكات مقدمة من عملائه لتحصيلها وإضافة قيمتها إلى حسابات العملاء بالبنك وتحدد البنوك نسبة من هذه الشيكات لتدخل تحت نطاق السيولة وفقاً للخبرة السابقة.

ثانياً. السيولة شبه النقدية:

تتكون السيولة في هذه الحالة من الأصول التي يمكن بيعها أو رهنها مثل أذونات الخزانة والكمبيالات المخصومة والأوراق المالية وتسمى بالأصول الإستثمارية لخدمة السيولة، فهي تتميز بقصر أجل الإستحقاق وإمكانية التصريف السريع سواءٍ بالبيع أو الرهن مع ملاحظة أنه كلما كانت هذه الاستثمارات حكومية أو مضمونة من الحكومة كلما كانت أسهل في التصرف فيها.

6.2.2.مصادر السيولة المصرفية.

هناك عددت تصنيفات للسيولة فمنهم من صنفها تقليدية وحديثة والبعض الآخر من صنفها داخلية وخارجية.

اولاً: المصادر التقليدية للسيولة: (زياد وجودة، 2006، ص: 130-131).

1_ الموجودات بوصفها مخزون للسيولة:

إن أي عنصر من عناصر الموجودات نظرياً يمكن أن يخدم السيولة بأن يكون مصدراً لها، وإن ذلك يعتمد على الفترة الزمنية التي يمكن من خلالها تحويل الأصل إلى نقد، وكذلك على الثمن الذي سيكسبه البنك عند بيع الأصل، وإن امتلاك البنك لأصول تباع في أي لحظة ومن دون خسارة متوقعة تعد مثالية ومرشحة لمقابلة طلبات السيولة غير المتوقعة.

ومن أهم الأمثلة عن هذا النوع هي المحافظ الإستثمارية التي تحتفظ بها البنوك كمصدر للسيولة والتي تتكون:

- أوراق تجارية (كمبيالات) ووثائق إيداع وهي ذات قدرة عالية على التداول في سوق النقد وذات سيولة مرتفعة وكما تكتلك أوراق حكومية قصيرة الأجل.

_ أرصدة لدى البنك المركزي ولدى البنوك الأخرى.

_ النقد والاحتياطيات النقدية.

_ الإستثمارات الأخرى.

ولقد صنفت البنوك الأوراق المالية التي تحتفظ بها لأغراض السيولة إلى نوعين:

أ_ أوراق مالية للاحتفاظ حتى تاريخ الاستحقاق:

يقوم البنك بشراء هذا النوع من الأوراق بنية الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها حيث تقدم هذه الأوراق مردوداً عالي إذ ما قرر البنك شراءها والاحتفاظ بها لحين أجل استحقاقها، وأيضاً إذا ما أصدرت من قبل الجهات الحكومية فيمكن للبنك شراءها كدعم للحكومة وتقويةً لمركزه المالي.

ب_ أوراق مالية يمكن بيعها:

وهي الأوراق التي يشتريها البنك مع نية بيعها إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك، وتذكر هذه أوراق في ميزانية البنك بالقيمة العادلة أو السائدة، وهي قيمة الورقة في لحظة إعداد الميزانية وأي فرق بين هذه القيمة والقيمة الدفترية تذكر كمكسب غير متوقع أو خسارة غير متوقعة، وتظهر كتعديل للمركز المالي المعلن عنه، ومن المهم ملاحظة بأن الوكالات المصرفية الفيدرالية الأمريكية لا تأخذ حالياً في حساباتها الخسائر غير المتوقعة في تقرير كفاية رأس المال، وفي حال أجبر البنك على بيع هذه الأوراق لمواجهة متطلبات السيولة فإن الخسائر غير المتوقعة كانت تؤخذ بعين الاعتبار فيما مضى وهذا ماكان له أثر سلبي على المركز المالي للبنك، ومع ذلك تعتبر الأوراق المالية من أهم مصادر السيولة في البنوك إن ما يقارب (98%) من استثمارات بنوك الولايات المتحدة مكونة من هذه الأوراق.

2_ المطلوبات وحقوق الملكية بوصفها وسائل للسيولة:

يمكن تصنيفها إلى عدة أصناف وهي: (Chorafas,2002,p: 77-78)

أ_ الودائع وشهادات الإيداع القابلة للتداول: كانت الودائع تاريخياً تعتبر المصدر المتعارف عليه والسائد والأقل تكلفة بين مصادر التمويل لشريحة واسعة من البنوك، ولكن رأت البنوك بكل أحجامها بأن الودائع الرئيسية الرخيصة لم تستجب للزيادة في المنافسة من قبل مقدمي الخدمات المالية (Financial service provider).

مما دفع البنوك اليوم للاعتماد على مصادر مكلفة غير رئيسية والتي عرفت بشهادات الإيداع، وهي شهادات تصدرها البنوك التجارية مقابل ودائع توضع تحت تصرفها، وبسعر فائدة محدد أو معوم وتعتبر إحدى أدوات السوق النقدية لأنها قصيرة الأجل وبعضها مؤمن عليه من قبل شركات التأمين.

ب_ شراء السيولة من البنك المركزي: حيث يمكن للبنك اللجوء إلى البنك المركزي للحصول على السيولة، وهو يعد الملجأ الأخير للبنوك حيث يحتفظ البنك المدين بالأموال التي يقترضها من البنك المركزي في حساب خاص مفتوح بإسم البنك المركزي.

ج_ الإتفاقيات مابين المصارف: يمكن للبنك إذا ما رأى لديه في نهاية اليوم فائض في السيولة أن تقوم بإقراضها لمؤسسة إيداع أخرى بحاجة إليها، وإن معظم تغذيات صفقات الأموال تنفذ وفق قاعدة الليلة الواحدة، ومع ذلك يمكن أن تبنى على مدد تتراوح مابين اليومين والسنة، وتعتبر الاتفاقيات مابين البنوك للإقراض ليوم واحد من مصادر التمويل قصير الأجل.

د_ نافذة الخصم: وهو مصدر ائتماني يزود البنوك المقترضة بالسيولة اللازمة، لأجل صناعة تعديلات بانتظام بأصولها وخصومها أو الاثنين معاً عند الحاجة إلى ذلك، لمقابلة احتياجاتها من السيولة (برغام آجين، 2010، ص:55).

وقد قدم البنك الفدرالي الأمريكي خلال عام (2003) ثلاث برامج ائتمانية دائمة من خلال نافذة الخصم وهي: (برغام آجين، 2010، ص:55).

– **الائتمان الأولي:** وهو يقدم للمؤسسات المصرفية السليمة من أجل مقابلة احتياجات السيولة قصيرة الأجل حيث تفرض عليها فائدة خصم بمقدار (25 نقطة أساس) فوق سعر فائدة الإقراض الطبيعي، ويمكن حساب نقاط الأساس من خلال المعادلة التالية: نقاط الأساس =(سعر الإقراض _ سعر الخصم) *100

– **الائتمان الثانوي:** وهو يقدم للمؤسسات المصرفية غير الكفؤة والتي لاتستطيع الحصول على البرنامج الأول، وذلك لمواجهة المشاكل التي تعانيها في السيولة، والفائدة المفروضة عليها تكون (50 نقطة أساس) زيادة على برنامج الائتمان الأولي.

– **الائتمان الفصلي:** حيث يساعد المؤسسات المالية الصغيرة لمقابلة احتياجات التمويل الاعتيادية، والتي تظهر نتيجة التحركات المتوقعة في ودائعها وقروضها وتكون نسبة الفائدة على هذا البرنامج مرتبطة بسعر فائدة السوق قصيرة الأجل.

ثانياً: المصادر الحديثة للسيولة المصرفية.

1_ إيداعات اليورو دولار: (الراوي، 2009، ص: 18).

وهي ودائع في البنوك الأجنبية معظمها بالدولار الأمريكي، وقد تطور هذا السوق مبدئياً منذ إنشاءه، حيث تنظم تلك الودائع لفترة زمنية محددة (6 أشهر أو أقل) ويدفع عليها معدل فائدة محدد، وتستلم البنوك هذه الودائع وتستخدمها بشكل قروض غالبيتها بالدولار الأمريكي، وذلك عند حاجتها للسيولة بالدولار الأمريكي فقط، حيث أن ودائع اليورو دولار خالية تقريباً من مخاطر عدم الدفع وذلك لسهولة بيعها وشراءها في السوق النقدية كما أنها لا تكون خاضعة للكثير من ضوابط وقوانين البنوك المركزية.

2_ شراء أوراق مالية طويلة الأجل: (زياد وجودة، 2006، ص: 131-132)

ويكون للبنك الحق في تصفيتها في المستقبل، وهذا الرأي في الاستثمار والسائد في دول القارة الأوربية يعرف بالمدرسة الألمانية للاستثمار.

ويتميز بقيام البنوك التجارية بأعمال بنوك الاستثمار وقد انتشرت سياسة المدرسة الألمانية في السنوات الأخيرة لسببين:

– وفرة الأموال الخاملة لدى البنوك التجارية بمبالغ تزيد عن حاجة التجارة.

– نمو النظام المصرفي وزيادة التضامن بين مؤسساته وازدياد البنوك المركزية التي انتشرت في أغلب الدول وقيامها بمساعدة البنوك التجارية عند الضرورة.

3_ التوريق:

حيث يقوم البنك أحياناً بتحويل القروض التي منحها لزبائنه قبل تاريخ استحقاقها إلى أوراق مالية ممكنة التداول في السوق النقدية بخصم، وذلك عند حاجته للسيولة وقد انتشر هذا الأسلوب مؤخراً لنشاط سوقه وللأمان المرتفع الذي يرافقه.

وهناك بعض الآراء التي صنفت السيولة إلى داخلية وخارجية سوف نقوم بالتطرق إليها.

اولاً. مصادر السيولة الداخلية.

المدخل التقليدي لإدارة سيولة البنك هو أن يحتفظ بها ضمن ميزانيته، وأن يستعمل عند الحاجة الفوائض الاحتياطية كمصدر مؤقت للسيولة لحين القيام بالتعديلات على ميزانيته. ويتم الاحتفاظ بالسيولة في ميزانية المصرف ضمن البنود لآتية: (الحسيني والفضل، 2000، ص: 94-96).

الاحتياطيات الأولية:

وهي عبارة عن الموجودات النقدية التي تمتلكها الإدارة المصرفية دون أن تحقق عوائد منها، وتتكون هذه الاحتياطيات من:

_ النقد بالعملة المحلية والعملة الأجنبية في الصندوق وهي الأموال الموجودة في خزائن المنشأة المالية في صورة نقد سائل.

_ الودائع لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى حيث تلزم البنوك قانوناً بالاحتفاظ بأموال سائلة في شكل احتياطي للمحافظة على حقوق المودعين.

_ الصكوك تحت التحصيل وهي الصكوك المقدمة من قبل الزبائن لتحصيلها وإضافة قيمتها إلى حسابات الزبائن، وتدخل نسبة معينة من قيمة هذه الصكوك ضمن نطاق السيولة وتستبعد قيمة الصكوك التي يحتمل رفضها لسبب أو لآخر.

وتقسم الاحتياطيات الأولية إلى نوعين هما:

أ_ الاحتياطيات القانونية: وتمثل حجم الأموال النقدية السائلة والتي تحتفظ بها البنوك لمواجهة الإلتزامات القانونية والتشريعات التي يصدرها البنوك المركزي، وهذه تدخل ضمن إطار قيام البنك المركزي بمسؤوليته نحو مراقبة البنوك وبيان درجة التزامها بتعليماته، ولذلك فهي تشتمل على النقد في الصندوق والودائع لدى البنوك المركزي.

وتحقق عملية الإحتفاظ بها الفوائد الآتية:

- تعتبر عاملاً واقياً لسيولة البنك والمحافظة على سلامة المركز التنافسي له وذلك من خلال تأدية الإلتزامات المترتبة عليه في مواعيد الإستحقاق المتفق عليها.
- تعزز من ثقة السلطات الرقابية وثقة الزبائن بقدرة البنك في المحافظة على أموال المودعين، وعدم المغالاة في توظيف أموال الغير في أنشطة معينة قد ينجم مخاطرة معينة.

ب_ الاحتياطيات العاملة: تمثل مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية والتي يمكن توظيفها في أنشطة إستثمارية وإفتراضية متعددة، ويشير العديد من الباحثين بأن الاحتياطيات العاملة تمثل فقط الأموال النقدية سواءٍ بالعملة المحلية أو الأجنبية، ويمكن أن نحدد مكونات هذه الاحتياطيات على مستوى البنك الواحد وعلى مستوى الجهاز المصرفي ككل.

_ على المستوى الجهاز المصرفي ككل = (النقد في الصندوق لدى البنك المركزي + الودائع لدى البنوك الأجنبية) – المجمد من الودائع لدى البنك المركزي.

_ على مستوى البنك الواحد = النقد في الصندوق+ الحساب الجاري لدى البنك المركزي + الودائع لدى البنوك التجارية الأخرى+ الصكوك برسم التحصيل+ الودائع لدى البنوك الأجنبية في الخارج.

الاحتياطيات الثانوية: (الحسيني والفضل، 2000، ص: 94–96) .

هي عبارة عن الإستثمارات قصيرة الأجل وغالباً ما تشمل على الأوراق المالية التجارية المخصومة والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، وتحقق هذه الاحتياطيات في مجال السيولة فوائد متعددة منها أنها تساهم في تدعيم الاحتياطيات الأولية.

إن الغاية من الاحتياطي الثانوي تحقيق مايلي:

- توفير السيولة الموسمية.
- مواجهة الزيادة غير المتوقعة في الطلب على القروض.
- مواجهة التطورات غير العادية.

الاحتياطي الثالث للسيولة:

إن الغاية من هذا الاحتياطي هو توفير السيولة على المدى الطويل كزيادة الطلب على القروض وتراجع الودائع ويشمل هذا الاحتياطي الأوراق المالية الحكومية التي تتراوح مابين1_ 2 سنة.

احتياطي الاستثمار:

إن الغاية من هذا الاحتياطي تحقيق الدخل بالدرجة الأولى والسيولة بالدرجة الثانية ويتكون هذا البند من الأوراق المالية متوسطة الأجل وطويلة الأجل.

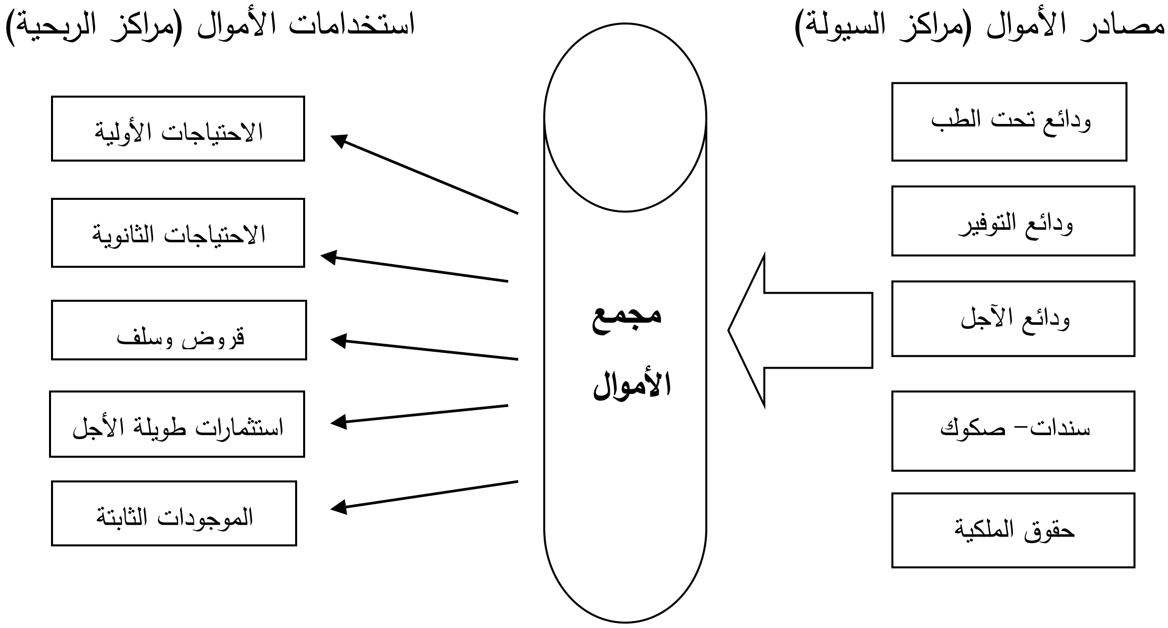
ثانياً: المصادر الخارجية للسيولة:

كبديل لعملية خزن السيولة داخل ميزانية البنك طورت البنوك في مطلع الستينات أسلوباً لإدارة السيولة يسمى إدارة المطلوبات.

إن أهم أدوات إدارة المطلوبات تتمثل في شهادات الإيداع، والفوائض الاحتياطية واتفاقيات البيع وإعادة الشراء وفوائض السوق ما بين البنوك، وبفضل هذا الأسلوب في إدارة السيولة يستطيع البنك أن يخفض مقدار السيولة المخزونة في الميزانية وذلك عن طريق الموازنة بين المخاطر والمردود، وتعتمد الجرأة التي يتبعها البنك في إدارة مطلوباته وكذلك مخزونه من السيولة بمدى الموازنة بين المخاطر والعائد، فالسياسة المتحفظة تؤدي إلى تقليص سياسة الاعتماد على إدارة المطلوبات، وفي الوقت نفسه تركز على زيادة السيولة المخزونة ولا يتوافر المصدر الخارجي للسيولة لجميع البنوك وذلك لارتباط هذا المصدر بقوة البنك المقترض

وسلامة مركزه الائتماني إن أهم إيجابيات إدارة المطلوبات إعطاء البنوك مرونة في إدارة جانبي ميزانياتها كما أجبرت الإدارة على الإهتمام بجانبي الميزانية كوسيلة لإدارة السيولة (عقل، 2006، ص:162).

الشكل رقم (3) مركز السيولة للبنك



المصدر: (الحسيني والدوري، 2008، ص: 71)

7.2.2.إدارة السيولة في البنوك التجارية.

كان من نتائج القيود التي فرضتها المصالح الداخلية والخارجية للمحافظة على السيولة لدى البنك انخفاض ربحيتها الأمر الذي أدى إلى البحث على إستراتيجيات لإدارة السيولة توافق بين البنك والربحية وتفادي التكلفة العالية للسيولة.

وتختلف إستراتيجية إدارة السيولة بين البنك الصغير والبنك الكبير، فإدارة السيولة لدى البنوك الصغيرة تعني إدارة المحتفظ به في الميزانية وكيفية توزيعه بشكل متوازن بين مختلف أنواع الموجودات وبشكل يضمن الاستجابة لمتطلبات السيولة، أما إدارة السيولة في البنوك الكبيرة فهي مرادفة لإدارة المطلوبات، هذا وتتميز البنوك الكبيرة بقدرتها على شراء كميات كبيرة من الأموال لتمويل أصولها العاملة، كما تتميز بمرونتها في هذا المجال، ولهذه المرونة التي تتميز بها البنوك الكبيرة تكلفة تتمثل بوجوب نظافة ميزانيتها وجودة أصولها

بالإضافة إلى المحافظة على سمعة جيدة في السوق المالية تلافياً لإرتفاع تكلفة الحصول على السيولة والمحافظة على سهولة تسييل الأصول (عقل، 2006، ص: 169).

وفي الغالب ترتبط إدارة السيولة في البنك التجاري بالأنشطة التشغيلية وهدفها في الأجل القصير هو تحديد المستوى الأنسب والأفضل من الأموال الجاهزة لمواجهة المدفوعات المستقبلية المتعلقة بالأنشطة التجارية، بينما الهدف الرئيسي لإدارة السيولة في الأجل الطويل هو الإتجاه نحو الأسواق المالية حيث أن التنبؤ بالسيولة يهدف إلى التحديد المسبق لفائض أو عجز الأموال وبالتالي البحث عن فرص استثمارية أو تدبير مصادر لسد هذا العجز خلال الزمن المناسب وبالتكلفة المعقولة والشروط المناسبة (السعيد، 2000، ص:189 – 199).

8.2.2. أهمية إدارة السيولة في البنوك التجارية.

إن نجاح البنوك التجارية واستمرارها في القيام بدورها بفاعلية مرتبط بالدرجة الأولى بقدراتها الإدارية، وكفاية هذه الإدارات في تحديد مخاطر العمل غير العادية وتفاديها، هذا وتحرص كل المجتمعات أن يدار جهازها المصرفي بكفاية وسلام ليبقى قادراً على تلبية احتياجات اقتصادها، ولهذه الأسباب وأسباب أخرى كانت البنوك بشكل عام والبنوك التجارية بشكل خاص ومازالت موضع رقابة صارمة من الجهات الحكومية حماية للاستقرار النقدي وحماية للمودعين والمقرضين ولضمان كفاية النظام المالي، وعلى الجانب الآخر نلاحظ أيضاً حرصاً دائماً من إدارات البنوك التجارية على إعطاء أولوية مطلقة لمجموعة من الأساسيات التي تكفل لها السلامة والاستقرار وأهم هذه السياسات (عقل،2006).

1_السيولة: يرجع الاهتمام بالسيولة لضمانها قدرة البنك على الإستجابة الفورية لطلبات المودعين سحب أموالهم أو تحويلها إلى جهات أخرى، إذ أن أي تأخر في الإستجابة لمثل هذه الطلبات أو أي رفض غير مبرر من قبل البنك يؤثر في ثقة مودعيه ويؤدي بهم إلى التهافت على سحب ودائعهم بشكل جماعي مما قد يؤثر على وجود البنك وقدرته على الاستمرار.

2_ السلامة: إن اهتمام البنك بسلامة العمليات المصرفية التي يقوم بها سواءٍ في مجالات الإقتراض العادي أو مجالات الاستثمار المباشر في الأوراق المالية أو في مشاريع معينة أو إيداع أموال لدى البنوك أو

مؤسسات مالية أخرى يعادل اهتمامه بالسيولة وذلك لأثر سلامة العمليات في نوعية الأصول ولهذه كل الأثر في السيولة.

وهنا يجب أن نحذر من المبالغة في المحافظة على السلامة بقدر ما نحذر من التفريط بها، إذ يجب أن تكون هناك موازنة بين سلامة الأصول وتنمية أعمال البنك.

3_ الدخل: لا يمكن لإدراة أي مؤسسة مصرفية وغير مصرفية أن تتجاهل أهمية عنصر الدخل لأثره في استمرارها ونموها، لذا نجد دائماً حرصاً مستمراً من إدارات كل البنوك على وجود هامش مناسب بين تكاليف مواردها ومردود استخدامها بشكل يكفي لتغطية المصاريف الإدارية والمصاريف الأخرى.

ومن قبيل الحرص على إظهار أرباح جيدة قد تلجأ بعض الإدارات إلى تحسين دخلها على حساب عنصري السيولة والسلامة، وذلك من خلال التوسع في منح الائتمان مما يؤدي إلى زيادة الموجودات المغلة للدخل.

نلاحظ من هذا العرض لأساسيات العمل المصرفي يوضح لنا أهمية إدارة السيولة بما يحقق التوازن بين العناصر الثلاثة ويضمن استمرار البنك في ممارسة نشاطه وتحقيق مصلحة كل الأطراف التي يتعامل معها.

وأهم ما يميز هذا المصدر أنه مؤقت إلى أن تقوم البنوك بتعديل أوضاعها وتجاوز فترة الأزمة وبعدها يتم تسديد القرض المقدم من البنك المركزي، إذ أن البنك المركزي ليس مصدر دائماً لتقديم السيولة للجهاز المركزي. (رايس، 2009، ص: 105_106).

9.2.2. العوامل التي تحدد حجم سيولة البنك.

عند دراسة وتحليل أي ميزانية لأي بنك ستلاحظ بعض المؤشرات التي تحدد حجم السيولة وهي: (الشمري، 2009).

1.طبيعة وسلوك الودائع: من حيث استحقاق الودائع ونوع الوديعة أي أن الودائع الجارية (تحت الطلب) للأفراد تتطلب درجة سيولة أعلى من مثيلتها للشركات والمؤسسات الحكومية.

2. الوعي المصرفي لدى الجمهور: نلاحظ أنه في البلدان المتخلفة فإن درجة الوعي المصرفي منخفضة حيث تفضل أن ترى أموالها تحت أيديها، أما المجتمعات المتقدمة يكون العكس حيث ترغب في إيداع أموالها في البنوك.

3. رقابة البنوك المركزية: إن رقابة البنك المركزي تشكل عامل قانوني يؤثر على حجم السيولة وبالتالي على حجم الائتمانات الممنوحة حيث إن البنك المركزي يشترط على البنوك أن تحتفظ بنسبة سيولة معينة.

10.2.2. أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك عند توظيف أمواله.

إن المؤسسات المالية ولاسيما البنوك تعتبر منظمات أعمال ومن خلال أنشطتها المختلفة في قبول الودائع ومنح القروض والتسليفات والاستثمارات المالية فإنها تتعرض إلى أنواع مختلفة من المخاطر المالية من خلال استخدام أموالها لهذه الأنشطة لذلك فإن نجاح إدارة البنك لابد من إجراء الموازنة السليمة بين العائد والمخاطرة، لذلك فإن المخاطر تشير إلى عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية حيث لكل مؤسسة أو بنك تفضل التدفقات النقدية المؤكدة على التدفقات النقدية غير المؤكدة (الشمري، 2009، ص: 189)

ومن أهم هذه المخاطر:

1.المخاطر الائتمانية:

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة أو رغبة المقترض من الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد مما يلحق خسائر اقتصادية مباشرة للبنك، وتمتد هذه الخسائر لتشمل تكاليف الفرصة البديلة وتكاليف ومصاريف معاملات المتابعة للائتمان المتعثر.(الشمري، 2013، ص: 62)

2. مخاطر السوق:

تنشأ مخاطر السوق نتيجة التغيرات المفاجئة في أحوال السوق حيث تتأثر البنوك بذلك التغير مثل: رفع الحكومة الدعم عن بعض السلع (الصيرفي،2007).

3.مخاطر سعر الفائدة:

هذه المخاطر ناتجة عن تغير أسعار الفوائد صعوداً أو هبوطاً حسب وضع كل بنك على حدة نسبة إلى السيولة المتوفرة لديه وعدم ملاءمة استحقاقات الموجودات والمطلوبات التي يمتلكها البنك، ولايمكن تجنب مخاطر سعر الفائدة بالتنويع ولكن يمكن مواجهتها عن طريق التغطية (الشمري، 2013، ص: 71)

4. مخاطر المعاملات :

تحدث نتيجة تحرك أسعار عملة معينة مقابل العملات الأخرى مثال: تغير أسعار الدولار الأمريكي مقابل الجنيه الإسترليني.

5. مخاطر السيولة:

تنتج هذه المخاطر بسبب عدم مقدرة البنك على جذب إيداعات جديدة من العملاء أو بسبب ضعف البنك في إدارة الموجودات والمطلوبات (الصيرفي،2007).

ويقصد بمخاطر السيولة المخاطر التي تواجه منشآت الأعمال عندما لا يتوافر لديها الأموال الكافية لمقابلة الالتزامات المالية في الأوقات المحددة لها وتشمل مخاطر السيولة، مخاطر قصيرة الأجل ومخاطر طويلة الأجل علماً بأن كل مؤسسات الأعمال بحاجة إلى إدارة مخاطر السيولة التي تبقى في مأمن من الإفلاس (CPA,2010,P;4).

وتشير هذه المخاطر إلى مدى الموازنة بين الاحتياجات النقدية للبنك لمواجهة التدفق النقدي الخارج مثل طلبات سحب الودائع وعمليات الإقراض والتدفق النقدي الداخل الناتج عن زيادة الودائع وشراء الالتزامات وتصفية الأصول (حشاد،2005، ص:64).

ولقد اهتمت لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية بهذا الموضوع حيث حددت بعض النقاط التي يجب مراعاتها من أجل سلامة الوضع المالي للبنك وهي (الشمري،2013،ص:70).

1. الاحتفاظ بمقادير كافية من الأرصدة النقدية وشبه النقدية.

2.إعداد سياسة ملاءمة للإستحقاقات النقدية.

3. توزيع استخدامات الأموال بشكل ينسجم مع ودائع الجمهور.

6. المخاطر التشغيلية.

تتعلق هذه المخاطر بالعمل اليومي في البنوك حيث تتضمن عمليات السرقة وأخطاء الصرافين والقيود الخاطئة، ولقد عُرفت " بأنها مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة التي تنجم عن أحداث خارجية" وهي تتعلق بإدارة مخاطر التشغيل والعمليات وحوادث الأداء. (الشمري، 2013، ص: 75)

ولقد ركزت لجنة بازل (2) للإشراف والرقابة المصرفية على مخاطر التشغيل والتي أصبح لها دور في تشكيل طبيعة وحدود هذه المخاطر ولقد حددت لجنة بازل (2) أنواع المخاطر التشغيلية بالآتي (الشمري، 2013، ص: 77).

1. الإحتيال الداخلي. الإحتيال الخارجي.

3. ممارسات العمل والأمان في مكان العمل.

4. الممارسات المتعلقة بالعملات والمنتجات والأعمال.

5. الأضرار في الموجودات المادية.

7. المخاطر القانونية:

هي المخاطر التي قد يتعرض لها البنك من جراء نقص أو قصور في مستنداته مما يجعلها غير مقبولة قانونياً مثل: ضمانات العملاء غير مقبولة لدى المحاكم

11.2.2. مخاطر السيولة وفق آليات لجنة بازل (2).

يعد موضوع كفاية رأسمال البنك واتجاه البنوك إلى تدعيم مراكزها المالية أحد الاتجاهات الحديثة في إدارة البنوك، وفي ظل سعي النظم المصرفية في معظم دول العالم إلى تطوير قدراتها التنافسية في مجال المعاملات المصرفية والمالية وفي ظل تصاعد المخاطر المصرفية بدأ التفكير في البحث عن آليات

لمواجهة وإدارة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وفي أول خطوة في هذا الاتجاه تشكلت وتأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية (الشمري، 2013، ص: 80).

لقد سعت لجنة بازل في إطارها الجديد من خلال بازل (2) إلى استيعاب المخاطر الناتجة عن طبيعة الأعمال المصرفية الحديثة، إذ أن نشاطات البنوك قد تطورت بإتجاه خدمات وعمليات مصرفية جديدة وبالأخص في عمليات الاستثمار والتأمين وأنواع الائتمان المختلفة ضمن منظور فلسفة الصيرفة الشاملة التي انتهجتها معظم البنوك عالمياً، وقد ارتكز الإيطار الجديد لاتفاقية بازل (2) على ثلاث دعائم أساسية لغرض تحقيق كفاءة وفاعلية الإشراف والرقابة على سلامة النظام المالي بشكل عام وسلامة النظام المصرفي بشكل خاص وتتضمن هذه الدعائم الآتي: (الشمري، 2013، ص:83).

1. الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال:

وتمثل طريقة مستحدثة لحساب رأس المال لمواجهة مخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان وأن متطلبات الحد الأدنى لرأس المال تتكون من تحديد رأس المال الرقابي، وقياس التعرض للمخاطرة والقواعد المنظمة لحجم رأس المال بالنسبة لتلك المخاطر.

فبالنسبة لرأس المال الرقابي فأن اللجنة أبقت على القواعد القائمة في اتفاق بازل (1) عام (1988)، وبالنسبة لقياس التعرض للمخاطر أكدت اللجنة أهمية المحاسبة ومبادئ التقييم السليمة، ويمكن اعتماد الطرائق الآتية لتحديد متطلبات الحد الأدنى لرأس المال وهي:

أنموذج معدل للإطار الحالي، أنموذج التقييم الداخلي، أنموذج مخاطر التقييم المتقدم.

2. متابعة السلطات الرقابية لكفاية رأس المال:

تهدف هذه الدعامة إلى تأكد السلطات الرقابية من أن وضعية رأس المال في البنك وكفايته متوافقة مع بيئة وإستراتيجية المخاطر الإجمالية التي يتحملها، وتستند عملية المتابعة إلى الجوانب التالية:

– ممارسة البنوك لعملياتها بمستوى رأسمال يفوق الحد الأدنى، وأن تتوافر للبنوك عمليات لتقييم كفاية رأس المال متماشية مع هيكل مخاطرها، وأن تسعى السلطات الرقابية للتدخل في مرحلة مبكرة من أجل الحيلولة دون انخفاض رأس المال من دون سقف المعدلات الوقائية.

3. انضباط السوق:

وتتضمن هذه الدعامة تحفيز البنوك على ممارسة أنشطتها بشكل سليم وفعال، فضلاً عن تحفيزها للحفاظ على رأس مال قوي لتعزيز قدراتها على مواجهة الخسائر المحتملة في المستقبل من جراء تعرضها للمخاطر، وعليه فإن انضباط السوق يشكل دعامة أساسية لتقوية أمان وسلامة النظام المصرفي.

ومع أن اتفاقية بازل (2) قد أبقت على معدل كفاية رأس المال بنسبة 8% كما هو الحال في اتفاقية بازل (1) إلا أنها أدخلت بعض التعديلات على مكونات النسبة، فقد سمحت للبنوك بإصدار ديون قصيرة الأجل لتدخل ضمن الشريحة الثالثة لرأس المال وذلك لمواجهة جزء من مخاطرها السوقية وبهذا يصبح رأس المال الإجمالي مكون من الشريحة الأولى (رأس المال المدفوع + الاحتياطيات+ الأرباح المحتجزة) + الشريحة الثانية (رأس المال المساند) + الشريحة الثالثة (الديون قصيرة الأجل).

وإن تشدد البنوك الأردنية في منح القروض له مبرراته بعد ارتفاع نسبة الديون المتعثرة لدى البنوك الأردنية إلى ما نسبته 8,5% من إجمالي رصيد القروض و التسهيلات التي قدمتها المصارف في نهاية عام 2011 بينما بلغت هذه النسبة 8,2% عام 2010 وما نسبته 6,7% عام 2009 وعام 2008 ما نسبته 4,2% والتأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية على أداء العديد من القطاعات الإقتصادية في ظل الانفتاح الكبير للإقتصاد الأردني على الإقتصاد العالمي إضافة إلى تراجع قيمة الأصول وفي مقدمتها الأسهم والعقارات من الأسباب الرئيسية لارتفاع قيمة الديون المتعثرة، وبالرغم من ارتفاع نسبة الديون المتعثرة إلا أنها ما تزال ضمن حدود المعيار العالمي والمحدد عند مستوى 10% من مجموع قيمة التسهيلات وارتفاعها إلى أعلى من هذا المستوى له تأثيرات سلبية مختلفة على سيولة البنوك وعلى سمعتها وجدارتها

الفصل الثالث

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

يتضمن هذا الفصل وصفاً لمنهجية الدراسة متضمناً مجتمع الدراسة وعينتها وأساليب جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل، حيث اعتمد الباحث بشكل أساسي في قياس متغيراته على تصميم وبناء استبانة، لأنها تمكنه من جمع معلومات ميدانية حول المشكلة المدروسة وتساعده في التعمق في الظاهرة ومعرفة جميع العوامل المؤثرة فيها.

1.3.مجتمع الدراسة وعينتها:

يتمثل مجتمع الدراسة في البنوك التجارية العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية والمدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، ولدى الرجوع إلى نشرات البنك المركزي تبين أن عدد البنوك (13) بنكاً. (البنك المركزي الأردني، 2014)

اختار الباحث عينة متاحة من البنوك التي قبلت التعامل مع الباحث في ملء الاستبانة، وقد بلغ عدد تلك البنوك (9) بنوك فقط، حيث اعتذرت (4) بنوك عن ملء الاستبانة لدواعي خاصة تتعلق بظروف العمل في تلك البنوك.

وقد تمَّ توزيع مجموعة من الاستبيانات لكل بنك بحيث تشمل إدارات والأشخاص المهتمين والمعنيين بنظم المعلومات المحاسبية وإدارة مخاطر السيولة في المنشأة، وزع على كل بنك (10) استبيانات، وذلك عن طريق المقابلة الشخصية ولضمان معدل مرتفع للاستجابة، وبمتابعة حثيثة من الباحث فقد تم استرداد 76 استبانة أي ما نسبته بمعدل استجابة (84.44%) وهو معدل مقبول في

الدراسات الإحصائية، إلا أن الاستبيانات المعادة تبين عدم صلاحية (6) استبيانات منها لتضارب الإجابات وعدم منطقيتها، أو عدم ملء الاستبانة رغم إعادتها، وبالتالي فقد أجري التحليل على (70) استبانة، أي ما نسبته (77.78%) من العينة الموزعة.

2.3. أداة الدراسة (الاستبانة).

إن الاستبانة التي صممت هي أداة الدراسة الحالية وقد اعتمد في بناءها على الدراسات السابقة والإطار المفاهيمي للدراسة، ونظراً لأن متغيرات الدراسة كما أشار الباحث سابقا في نموذج الدراسة في الفصل الأول تتمثل في أربعة متغيرات مستقلة، والمتغير التابع:

- ملاءمة المعلومات المحاسبية.
- موثوقية المعلومات المحاسبية.
- الثبات في اتباع النسق للمعلومات المحاسبية (الثبات).
- التماثل والقابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية.
- مخاطر السيولة.

لذا فقد صممت استبانة تشمل هذه المتغيرات عبر خمسة محاور تشمل كل الخصائص الفرعية التي تعبر عن هذه الخصائص المذكورة وذلك استناداً إلى المعايير المحاسبية والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً General Accepted Accounting Principals (GAAP)، إضافة للدراسات السابقة المعنية بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

أما المتغير التابع فقد تم تصميم عبارات تتضمن الأساليب التي تمكن الإدارة من إدارة مخاطر السيولة بكفاءة وفاعلية اعتمادا على أسسس ومتطلبات إدارة مخاطر السيولة، والدراسات السابقة المعنية بإدارة مخاطر السيولة.

وللتحقق من صلاحية هذه الأداة فقد قام الباحث بعرضها على (8) من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية للحكم على مدى صلاحيتها لقياس المتغيرات المراد قياسها من خلال هذه الاستبانة، وقد تمت التعديلات المقترحة من قبلهم وأصبحت الاستبانة بصورتها النهائية كما هي في ملاحق البحث، بحيث تكونت الاستبانة من قسمين:

القسم الأول: هدف إلى جمع بيانات ديموغرافية عن الأشخاص الذين قاموا بالإجابة على أسئلة الاستبانة وهي (العمر، المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، والمسمى الوظيفي) وذلك بغرض توصيف العينة.

القسم الثاني: هدف إلى قياس متغيرات الدراسة وتضمن خمسة محاور:

المحور الأول: ملاءمة المعلومات المحاسبية، وتضمن (8) عبارات.

المحور الثاني: موثوقية المعلومات المحاسبية، وتضمن (8) عبارات.

المحور الثالث: الثبات في إتباع النسق للمعلومات المحاسبية، وتضمن (6) عبارات.

المحور الرابع: التماثل والقابلية في المقارنة وتضمن (6) عبارات.

المحور الخامس: إدارة مخاطر السيولة وتضمن (8) عبارات.

وفيما يلي أقسام الاستبانة والأسئلة المخصصة لقياس كل متغير من متغيرات الدراسة:

الجدول رقم (2) أقسام الاستبانة والأسئلة التي تقيس كل متغير من متغيرات الدراسة

أقسام الاستبانة	المتغير	الأسئلة التي تقيس المتغير
القسم الأول	- العمر.	1
	- المؤهل العلمي.	2
	- التخصص العلمي.	3
	- المسمى الوظيفي.	4
القسم الثاني	ملاءمة المعلومات المحاسبية	1- 8
	موثوقية المعلومات المحاسبية	9 - 16
	الثبات في إتباع النسق للمعلومات المحاسبية	17 - 23
	التماثل والقابلية في المقارنة	24 - 30
	إدارة مخاطر السيولة	31 -38

وقد طلب من المشاركين الإجابة على عبارات الاستبانة في قسمها الأول حسبما يتفق مع الخاصية التي تتوافر فيه، في حين طلب منه في القسم الثاني وضع الاختيار الذي يراه على مقياس ليكرت خماسي الدرجات (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، بحيث تأخذ العبارات المصاغة بطريقة إيجابية الدرجات (5، 4، 3، 2، 1) على التوالي.

3.3 الاختبارات المستخدمة في التحليل.

لأغراض تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها فقد استخدم الباحث الأساليب الإحصائية التالية:

1- اختبار ألفا كرونباخ وذلك للتحقق من اعتمادية الاستبانة كمقياس للمتغيرات.

2- الإحصاءات الوصفية من متوسطات حسابية وانحرافات معيارية لمعرفة درجة توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من منظور المعنيين في البنوك التجارية العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية.

3- اختبار (one sample t- test)، والذي يبين الفرق بين متوسط عينة وقيمة معلومة والتي تتمثل هذه القيمة بمتوسط المقياس (3).

4- اختبار تحليل التباين (ANOVA) لمعرفة إن كان هناك فروق في قيم المتغيرات طبقا للمتغيرات الديمغرافية.

5- اختبار المربعات الصغرى LSD لاختبار الفروق بين متوسطات المجموعات.

6- اختبار تحليل الانحدار البسيط، Simple Regression ثم الانحدار المتعدد Multiple Regression. وذلك لاختبار فرضيات الدراسة.

وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي المحوسب، Stαtisticαl Pαckαge Sociαl Science (SPSS).

4.3.ثبات الأداة

تم اختبار أداة الدراسة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا لاختبار ثبات أداة الدراسة لكل محور من محاور الاستبانة للعبارات مع متغيرها.

جدول رقم (3) معاملات الثبات كرونباخ ألفا لمجالات الدراسة

المجال	الثبات
ملاءمة المعلومات المحاسبية	0.699
موثوقية المعلومات المحاسبية	0.81
الثبات في إتباع النسق للمعلومات المحاسبية	0.74
التماثل والقابلية في المقارنة	0.84
إدارة مخاطر السيولة	0.85

حيث يتبين للباحث أن قيمة معامل ألفاكرونباخ قد بلغ لكل المحاور (0.696) فأكثر من ذلك وهو ما يبين مدى موثوقية هذه الأداة لقياس المتغيرات وثباتها.

5.3. توصيف عينة الدراسة:

أن الاستبيانات وزعت على إدارات مختلفة وأشخاص مختلفين حسب علاقة هؤلاء بالمعلومات المحاسبية وإدارة مخاطر السيولة، ولبيان خصائص هؤلاء يعرض الباحث فيما يلي خصائصهم من حيث:

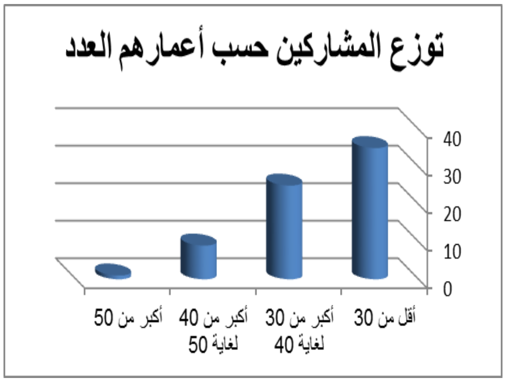
أولا– العمر:

لقد تبين في التحليل أن أكثر المشاركين من الفئة العمرية الأولى التي تقل عن ثلاثين سنة، حيث بلغت نسبت هذه الفئة 50% من المشاركين في حين بلغت نسبة الفئة الثانية التي تتراوح أعمارهم بين الثلاثين والأربعين من أعمارهم 36%. وهو مايبينه الجدول رقم (4) والرسم البياني المرفق به

وهذا طبيعي لأن معظم البنوك تفضل أن يكون الموظف من فئة الشباب وهذا ما ظهر في التحليل. يدل على مصداقية الاستجابة على الاستبيان.

الجدول رقم (4) توزع المشاركين حسب أعمارهم والرسم البياني المرفق به

العمر	العدد	النسبة
أقل من 30	35	50
أكبر من 30 لغاية 40	25	36
أكبر من 40 لغاية 50	9	13
أكبر من 50	1	1
إجمالي	**70**	**100**

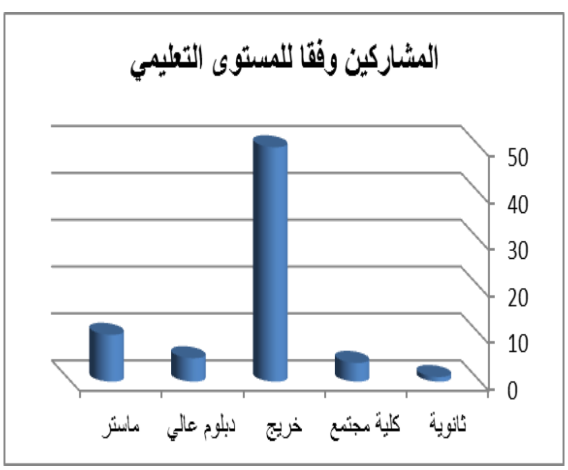


ثانياً- المستوى التعليمي:

بينت الدراسة أن أكثر المشاركين في العينة المدروسة كانت من حملة شهادة البكالوريوس حيث بلغت نسبتهم (71%) يليهم حملة شهادة الماجستير(14%) في حين قلة منهم من يحمل شهادة أدنى من البكالوريوس بما لا يزيد عن (7%) كما هو مبين في الجدول رقم (6) والشكل الرسم البياني المرفق به، والذي يوضح توزع المشاركين حسب مستواهم التعليمي، وهذا بدوره يشير إلى أن المشاركين لديهم معرفة وعلم بما يتعلق بموضوع البحث من خصائص نوعية لمعلومات وهم معنيون بدرجات متفاوتة بمخاطر السيولة وإدارتها.

الجدول رقم (5) توزع المشاركين حسب مستواهم التعليمي والرسم البياني المرفق به

المشاركين وفقا للمستوى التعليمي		
المستوى التعليمي	**العدد**	**النسبة**
ثانوية	1	0.01
كلية مجتمع	4	0.06
خريج	50	0.71
دبلوم عالي	5	0.07
ماجستير	10	0.14
إجمالي	**70**	**1**

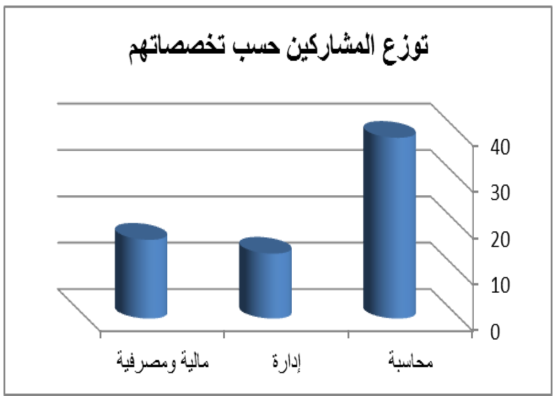


ثالثاً. التخصص العلمي:

بينت الدراسة أن أكثر المشاركين في العينة المدروسة كانت من تخصص المحاسبة حيث بلغت نسبتهم (56%) يليهم تخصص مالية ومصرفية (24%)، في حين بلغت نسبة تخصص الإدارة (20%) كما هو مبين في الجدول رقم (6) والرسم البياني المرفق به والذي يوضح توزيع المشاركين حسب مستواهم التعليمي، وهذا يشير إلى أن المشاركين أكثر دراية واهتماماً بمخاطر السيولة واستخدام المعلومات المحاسبية وخصائصها حسب دراساتهم في التخصص.

الجدول رقم (6) توزع المشاركين حسب التخصص العلمي والرسم البياني المرفق به

توزع المشاركين حسب تخصصاتهم		
العمر	العدد	النسبة
محاسبة	39	0.56
إدارة	14	0.20
مالية ومصرفية	17	0.24
إجمالي	**70**	**1**

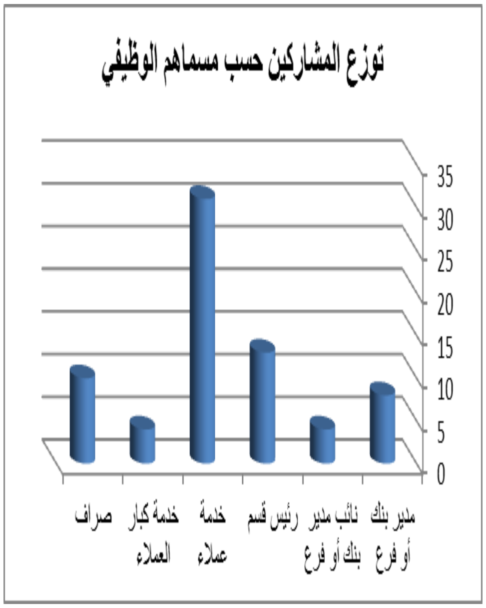


رابعاً. المسمى الوظيفي:

بينت الدراسة أن أكثر المشاركين في العينة المدروسة كانوا يعملون في خدمة العملاء بنسبة (44%) يليهم العاملين كرؤساء أقسام بنسبة (19%)، ثم العاملين كمديري فروع أو بنوك أو معاونيهم وذلك بنسبة (17%)، وهذا يشير إلى أن المشاركين من رؤساء الأقسام والمديرين يكونون أكثر اشتراكا واهتماماً بموضوع الدراسة والجدول رقم (7) والرسم البياني المرفق يوضح ذلك.

الجدول رقم (7) توزع المشاركين حسب المسمى الوظيفي والرسم البياني المرفق به

توزع المشاركين حسب مسماهم الوظيفي		
العمر	العدد	النسبة
مدير بنك أو فرع	8	0.11
نائب مدير بنك أو فرع	4	0.06
رئيس قسم	13	0.19
خدمة عملاء	31	0.44
خدمة كبار العملاء	4	0.06
صراف	10	0.14
إجمالي	**70**	**1**



ويمكن للباحث توصيف العينة من خلال دراسة التبويب المزدوج لخصائص المشاركين، حيث بينت الدراسة أن من المديرين ونوابهم البالغين (12) مشاركاً منهم محاسبة (9) منهم (4) مشاركين أعمارهم أقل من (40) سنة، يعطي موثوقية للإجابات لأن هؤلاء درسوا المعايير المحاسبية والكفاية الحدية لرأس المال ومخاطر السيولة، عوضاً عما يتلقونه من دورات تدريبية في المجال، وهو ما يبينه الجدول رقم (8)

الجدول رقم (8) توزع العينة طبقا للتخصص العلمي والمسمى الوظيفي

المسمى والتخصص	محاسبة	إدارة	مالية مصرفية	إجمالي
مدير	6	1	1	**8**
نائب مدير	3	1		**4**
رئيس قسم	8	4	1	**13**
خدمة عملاء	15	6	10	**31**
كبار عملاء	1	1	2	**4**
صراف	6	1	3	**10**
إجمالي	**39**	**14**	**17**	**70**

ويبين الجدول (9) توزع عينة الدراسة طبقاً للتخصص العملي والمسمى الوظيفي والمستوى التعليمي

جدول رقم (9) توزع المشاركين (المستوى التعليمي × التخصص × المسمى الوظيفي)

التخصص	الوظيفي المسمى	العلمي المؤهل					إجمالي	نسبة
		ثانوية	كلية	خريج	دبلوم	ماجستير		
محاسبة	فرع أو بنك مدير	0	1	4	0	1	6	0.09
	فرع أو بنك مدير نائب	0	0	2	0	1	3	0.04
	قسم رئيس	0	0	3	1	4	8	0.11
	عملاء خدمة	1	0	13	1	0	15	0.21
	العملاء كبار خدمة	0	0	1	0	0	1	0.01
	صراف	0	0	6	0	0	6	0.09
المحاسبة عدد إجمالي		**1**	**1**	**29**	**2**	**6**	**39**	**0.56**
المحاسبة نسبة		**0.014**	**0.014**	**0.414**	**0.029**	**0.086**	**0.56**	**0.56**
إدارة	فرع أو بنك مدير		0	1	0	0	1	0.01
	فرع أو بنك مدير نائب		0	0	1	0	1	0.01
	قسم رئيس		1	1	0	2	4	0.06
	عملاء خدمة		1	4	1	0	6	0.09
	العملاء كبار خدمة		0	1	0	0	1	0.01
	صراف		0	1	0	0	1	0.01
الإدارة عدد إجمالي		**0**	**2**	**8**	**2**	**2**	**14**	**0.20**
الإدارة نسبة		**0.000**	**0.029**	**0.114**	**0.029**	**0.029**	**0.20**	**0.20**
ومصرفية مالية	فرع أو بنك مدير		0	0	0	1	1	0.01
	فرع أو بنك مدير نائب		0	1	0	0	1	0.01
	عملاء خدمة		1	8	1	0	10	0.14
	العملاء كبار خدمة		0	2	0	0	2	0.03
	صراف		0	2	0	1	3	0.04
والمصرفية المالية عدد إجمالي		**0**	**1**	**13**	**1**	**2**	**17**	**0.24**
والمصرفية المالية عدد نسبة		**0.000**	**0.014**	**0.186**	**0.014**	**0.029**	**0.243**	**0.243**

6.3.المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل محور من محاور الدراسة:

المحور الأول: توافر الملاءمة في المعلومات المحاسبية من منظور المعنيين والمهتمين بها في البنوك العاملة في الأردن.

لمعرفة مدى توفر خاصية الملاءمة في المعلومات المحاسبية للمعنيين والمهتمين بمخاطر السيولة وإدارتها في البنوك العاملة في الأردن فقد تضمنت الاستبانة في هذا المحور ثمان عبارات. يبين الجدول أدناه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لها، يتبين من الجدول رقم (10) أنَ المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور تراوحت قيمها بين (4.652 – 3.134)، حيث جاءت الفقرة رقم (1) بالجدول أدناه في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (4.652)، وانحراف معياري (0.59)، مما يعني أنَّ إدارة البنك تعد قوائمها المالية بما يكفل توفر خاصية الملاءمة فيها، كما جاءت فقرة توفير المعلومات في التوقيت المناسب لاتخاذ القرار في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.40) وانحراف معياري (0.83)، وهذا يتسق مع منطق إعداد القوائم المالية وفق خاصية الملاءمة باعتبار أن العنصر الأساسي في هذه الخاصية هو التوقيت، وهو ما أيدته الفقرة التي جاءت في المرتبة الأخيرة، من حيث وصول المعلومات متأخرة في العادة فجاء متوسطها (3.13) وبانحراف معياري (1.445). وقد كانت كل الفروق بين متوسط العبارات والقيمة المعيارية للاختبار (3) المتمثلة بمتوسط المقياس كلها معنوية باستثناء الفقرة الأخيرة عند مستوى معنوية (0.000). وقد كان متوسط فقرة تأخير وصول المعلومات المحاسبية بمتوسطة يزيد عن (3) لكنه لم يكن معنوياً وهو ما يتسق مع منطق الملاءمة للمعلومات المحاسبية التي ترتكز على وقتية المعلومات المحاسبية.

بشكلاً عام جاءت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بهذا المحور توفر ملاءمة المعلومات المحاسبية فوق المتوسط حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.07) بانحراف معياري (0.49) وهذا يدل على زيادة متوسط وجود ملاءمة في المعلومات المحاسبية عن القيمة المعيارية لمتوسط المقياس (3) وبدرجة مرتفعة.

وقد بينت نتائج اختبار (t) للفرق بين المتوسط العام والقيمة المعيارية أن الفرق (1.07) هو فرق معنوي، إذا بلغت قيمة (t) لهذا الفرق (18.138) مقابل مستوى معنوية (0.000)، وهذا يمكن الباحث من الاستدلال بأن خاصية المعلومات المحاسبية تتوفر في المعلومات التي يزود بها المشاركين في عينة الدراسة.

جدول رقم (10) توفر خاصية الملاءمة في المعلومات المحاسبية

رقم الفقرة	نص العبارة (الفقرة)	متوسط حسابي	المستوى	انحراف معياري	قيمة "t"	درجات الحرية "df"	مستوى المعنوية "Sig"
1	تقوم إدارة البنك بإعداد البيانات المالية بما يحقق خاصية الملاءمة	4.652	مرتفع	0.590	23.270	68	0.000
2	تسعى الإدارة لتوفير المعلومات في التوقيت المناسب لمستخدميها لترشيد اتخاذ القرار.	4.420	مرتفع	0.830	14.219	68	0.000
4	تسعى إدارة البنك لتوفير معلومات محاسبية تمتاز بالقدرة التنبوئية ما يساهم في تحديد الاحتياجات المالية المستقبلية.	4.174	مرتفع	0.857	11.382	68	0.000
8	تؤمن إدارة البنك المعلومات المحاسبية الملاءمة لتساعد مستخدميها على تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية.	4.058	مرتفع	1.042	8.438	68	0.000
6	تساهم مقدرة المعلومات المحاسبية على التغذية العكسية في تحديد مدى صلاحية القرارات المتخذة من قبل إدارة البنك.	4.043	مرتفع	0.882	9.830	68	0.000
5	تساهم المعلومات المحاسبية في مساعدة الدارة على التنبؤ بنتائج اتخاذ القرارات.	4.043	مرتفع	0.992	8.741	68	0.000
7	تقوم الإدارة بتعديل الانحرافات ع/ط التغذية العكسية للمعلومات عند إعداد القوائم المالية.	4.014	مرتفع	0.831	10.138	68	0.000
3	تحصل إدارة على المعلومات المحاسبية عند إعداد القوائم المالية بصورة متأخرة.	3.134	متوسط	1.445	0.761	66	0.449
المتغير المستقل الأول: ملاءمة المعلومات المحاسبية		4.071	مرتفع	0.490	18.138	68	0.000

المحور الثاني: توافر الموثوقية في المعلومات المحاسبية من منظور المعنيين والمهتمين بها في البنوك العاملة في الأردن.

لمعرفة مدى توفر خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية للمعنيين والمهتمين بمخاطر السيولة وإدارتها في البنوك العاملة في الأردن فقد تضمنت الاستبانة في هذا المحور ثمان عبارات، يبين الجدول أدناه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لها.

يتبين من الجدول رقم (11) أنَ المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور تراوحت قيمها بين (4.657 – 4.206)، حيث جاءت الفقرة رقم (1) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.657)، وانحراف معياري (0.508)، مما يعني برأي الباحث أن نظام المعلومات المحاسبية يزود إدارة البنك بمعلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها. كما جاءت الفقرة الثانية في الترتيب تلك التي تتناول صدق العرض للمعلومات بمتوسط حسابي (4.86) وانحراف معياري (0.608)، جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة الرابعة عن التحقق من صحة المعلومة وهي إحدى خصائص الموثوقية بمتوسط (4.206) وبانحراف معياري (0.86).

ويلاحظ الباحث أن المتوسطات الحسابية للعبارات الثمان كانت تزيد عن المتوسط، حيث بينت مستوى مرتفع لكل العبارات المتعلقة بخاصية الموثوقية، وبينت نتائج اختبار (t) أن هذه الزيادة عن القيمة المعيارية (3)، والتي تمثل متوسط المقياس هي زيادة معنوية عند مستوى معنوية (0.01).

وفيما يتعلق بمتوسط توفر الموثوقية فقد بينت النتائج أن متوسطها الحسابي (4.35) بانحراف معياري (0.445)، وهذا يقود الباحث على تأييد توفر خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية التي يزود بها النظام إدارة البنك وبما يزيد عن القيمة المعيارية لمتوسط المقياس (3) وبدرجة مرتفعة، حيث بينت نتائج اختبار (t) للفرق بين المتوسط العام والقيمة المعيارية أن الفرق (1.35) هو فرق معنوي، إذا بلغت قيمة (t) لهذا الفرق (25.38) مقابل مستوى معنوية (0.000).

جدول رقم (11) توفر خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية

رقم الفقرة	نص العبارة (الفقرة)	متوسط حسابي	المستوى	انحراف معياري	درجات الحرية "df"	مستوى المعنوية "Sig"
1	يوفر النظام المحاسبي لإدارة البنك معلومات محاسبية يمكن الإعتماد عليها عند إعداد القوائم المالية.	4.657	مرتفع	0.508	69	0.000
2	تؤمن إدارة البنك معلومات محاسبية تعبر بصورة عادلة عن الوضع المالي للبنك عند إعداد القوائم المالية ما يساهم في اتخاذ القرار.	4.486	مرتفع	0.608	69	0.000
8	تسعى إدارة البنك على إنتاج معلومات محاسبية حيادية وقابلة للتحقق مما يزيد من موثوقية القوائم المالية .	4.343	مرتفع	0.657	69	0.000
3	تقوم إدارة البنك بإعداد القوائم المالية بشكل حيادي وبما لايؤدي إلى تحقيق مصلحة أحد الأطراف دون الآخر.	4.343	مرتفع	0.778	69	0.000
7	توفر إدارة البنك معلومات واقعية وحيادية خالية من التحيز عند إعداد القوائم المالية.	4.286	مرتفع	0.801	69	0.000
5	تتميز المعلومات المحاسبية في البنك بالدقة وخلوها من الأخطاء إلى حد كبير ما يساهم في التعرف على حقيقة أنشطة البنك.	4.257	مرتفع	0.846	69	0.000
6	تسعى إدارة البنك عند إعداد القوائم المالية إلى تحقيق التوافق بين القيم والأرقام المحاسبية مع الأحداث المعبرة عنها بصورة صادقة.	4.229	مرتفع	0.726	69	0.000
4	تستند المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي للبنك إلى جمع الأدلة والثبوتيات اللازمة للتحقق من صحتها.	4.206	مرتفع	0.856	67	0.000
	المتغير المستقل الثاني: موثوقية المعلومات المحاسبية	4.350	مرتفع	0.445	69	0.000

المحور الثالث: توافر خاصية الثبات في اتباع النسق للمعلومات المحاسبية في البنوك العاملة في الأردن.

لمعرفة مدى توفر خاصية الثبات في اتباع النسق للمعلومات المحاسبية في البنوك العاملة في الأردن للمعنيين والمهتمين بمخاطر السيولة وإدارتها والمشمولين بعينة الدراسة فقد ضمن الباحث الاستبانة لقياس هذا المتغير ست عبارات.

وقد بينت نتائج الدراسة في الجدول رقم (12) أنَ المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور تراوحت قيمها بين (4.571 – 4.171)، حيث جاءت الفقرة رقم (1) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.57)، وانحراف معياري (0.693)، مما يعني برأي الباحث أن إدارة البنك تلتزم بثبات الطرق المحاسبية المستخدمة عند إعداد القوائم المالية، بينما بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الثانية في الترتيب عن حرص الإدارة على إظهار التغيير في السياسات المحاسبية (4.371) وانحراف معياري (0.705)، وكان أدنى متوسط حسابي (4.171) وبانحراف معياري (0.761) عن تأثير هذه الخاصية في الحد من إدارة المخاطر، وكان المتوسط العام لهذا المتغير (4.32) وبانحراف معياري (4.39).

ويلاحظ الباحث أن المتوسطات الحسابية للعبارات الست والمتوسط العام لهذا المتغير كانت تزيد عن المتوسط، حيث بينت مستوى مرتفع لكل العبارات المتعلقة بخاصية الثبات في اتباع النسق، وبينت نتائج اختبار (t) أن هذه الزيادة عن القيمة المعيارية (3) زيادة معنوية عند مستوى معنوية (0.01)، حيث بينت نتائج اختبار (t) للفرق بين المتوسط العام والقيمة المعيارية (3) قيمة (t) لهذا الفرق (25.2) مقابل مستوى معنوية (0.000).

وهذا ما يبرر للباحث القول بتوفر خاصية الثبات في اتباع النسق للمعلومات المحاسبية التي يزود بها نظام المعلومات المحاسبية الإدارة في البنوك العاملة في الأردن والمشمولة في عينة الدراسة.

الجدول رقم (12) توفر خاصية الثبات في اتباع النسق للمعلومات المحاسبية

رقم الفقرة	نص العبارة (الفقرة)	متوسط حسابي	المستوى	انحراف معياري	درجات الحرية "df"	مستوى المعنوية "Si"
1	تسعى إدارة البنك بالالتزام بثبات الطرق والأسس المحاسبية المستخدمة عند إعداد القوائم المالية.	4.571	مرتفع	0.693	69	0.000
3	تحرص إدارة البنك لإظهار الأسباب والآثار المترتبة عن التغيير في السياسات المحاسبية عند إعداد القوائم المالية.	4.371	مرتفع	0.705	69	0.000
2	إن الثبات في القياس المحاسبي عند إعداد القوائم المالية يساعد في التعرف على السياسات المحاسبية المتبعة.	4.357	مرتفع	0.660	69	0.000
6	تقوم إدارة البنك بالإفصاح عند الانتقال من مبدأ محاسبي إلى آخر أو من طريقة محاسبية إلى أخرى.	4.257	مرتفع	0.928	69	0.000
4	تسعى إدارة البنك إلى الثبات في عرض وتصنيف البنود الواردة في القوائم المالية من فترة إلى أخرى بهدف إجراء المقارنات.	4.214	مرتفع	0.657	69	0.000
5	تؤثر خاصية الثبات في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في قدرة إدارة البنك على الحد من مخاطر السيولة.	4.171	مرتفع	0.761	69	0.000
المتغير المستقل الثالث: الثبات في اتباع النسق		4.324	مرتفع	0.439	69	0.000

المحور الرابع: توافر خاصية التماثل والقابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية في البنوك.

وفيما يتعلق بخاصية التماثل والقابلية للمقارنة بينت نتائج الدراسة أن العبارات الست لهذا المتغير وافق المشاركون على توفرها بدرجة مرتفعة، حيث جاءت فقرة توفير معلومات محاسبية متماثلة لعدة فترات في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.571)، وانحراف معياري (0.772)، تلتها

في المرتبة الثانية العبارة الثانية عن مقارنة النتائج الفعلية مع الموازنة بمتوسط (4.371) وانحراف معياري (0.745)، وكان أدنى متوسط حسابي (4.2) وبانحراف معياري (0.772) للعبارة الرابعة. ويلاحظ الباحث أن المتوسطات الحسابية للعبارات الست كانت مستوى مرتفع لكل العبارات المتعلقة بخاصية التماثل والقابلية للمقارنة، وبينت نتائج اختبار (t) أن هذه الزيادة عن القيمة المعيارية (3) زيادة معنوية عند مستوى معنوية (0.01)، حيث بينت نتائج اختبار (t) للفرق بين المتوسط العام والقيمة المعيارية (3) قيمة (t) لهذا الفرق (21.373) مقابل مستوى معنوية (0.000).

الجدول رقم (13) توفر خاصية التماثل والقابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية

رقم الفقرة	نص العبارة (الفقرة)	متوسط حسابي	المستوى	انحراف معياري	درجات الحرية"df"	مستوى المعنوية"Si"
1	تساهم المعلومات المحاسبية الفعلية المتماثلة في توفير معلومات محاسبية عن عدة فترات بغرض المقارنة	4.571	مرتفع	0.772	69	0.000
6	تسعى إدارة البنك إلى مقارنة النتائج الفعلية للأحداث المالية مع الموازنات التقديرية.	4.371	مرتفع	0.745	69	0.000
5	تساعد خاصية التماثل للمعلومات المحاسبية على المقارنة مع البنوك الأخرى	4.300	مرتفع	0.645	69	0.000
3	يقوم البنك بعرض النتائج الفعلية لأنشطته ومقارنتها من فترة إلى أخرى.	4.257	مرتفع	0.774	69	0.000
2	تساعد خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية على بيان هيكلية التمويل	4.229	مرتفع	0.820	69	0.000
4	تحتوي خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية على العناصر الجوهرية التي يحتاجها متخذ القرار في البنك	4.200	مرتفع	0.773	69	0.000
المتغير المستقل الرابع: التماثل والقابلية للمقارنة		4.321	مرتفع	0.517	69	0.000

المحور الخامس: مخاطر السيولة وإدارتها في البنوك العاملة في الأردن.

لبيان درجة ممارسة إدارة مخاطر السيولة ومعرفتها من قبل المشاركين في الدراسة في البنوك ضمَّن الباحث هذا المتغير ثمان عبارات، وقد بينت الإحصاءات المستنتجة من الدراسة أن كل متوسطاتها كانت مرتفعة بحيث تراوحت بين (4.657 – 4.357).

فقد جاءت العبارة الأولى عن التنبؤ بحركة السيولة والقدرة على الوفاء بالالتزامات في المرتبة الأولى بمتوسط (4.657) وانحراف معياري (0.611)، تلتها في المرتبة الثانية عبارة عن تطوير أساليب تخطيط السيولة بمتوسط (4.61)، وانحراف معياري (0.56)، بينما جاءت العبارة السادسة للإفصاح عن لقروض للمساهمة في تخفيض المخاطر في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (4.357) وبانحراف معياري (0.799).

ويلاحظ الباحث أن المتوسطات الحسابية للعبارات الثمان كانت تزيد عن المتوسط، حيث بينت مستوى مرتفع لكل العبارات، وبينت نتائج اختبار (t) أن هذه الزيادة عن القيمة المعيارية (3) زيادة معنوية عند مستوى معنوية (0.01).

وقد بلغ المتوسط الحسابي العام لمتغير مخاطر السيولة وإدارتها (4.505) وبانحراف معياري (4.22)، وهذا يشير لموافقة مرتفعة من المشاركين على توفر إدراة لمخاطر السيولة من قبل المعنيين، وقد بينت نتائج اختبار (t) للفرق بين المتوسط العام والقيمة المعيارية (3) الذي بلغ (1.505) معنوية هذا الفرق إذ بلغت قيمة (t) لهذا الفرق (29.859) مقابل مستوى معنوية (0.000)، وهو ما يمكن الباحث من تأييد توفر إدارة مخاطر السيولة لدى المشاركين في هذه الدراسة من البنوك العاملة في الأردن.

الجدول رقم (14) متغير مخاطر السيولة

رقم الفقرة	نص العبارة (الفقرة)	متوسط حسابي	المستوى	انحراف معياري	درجات الحرية "df"	مستوى المعنوية "Si"
1	يتم الاعتماد على المعلومات المحاسبية في التنبؤ المستقبلي لحركة السيولة وقدرتها على الوفاء بالتزامات البنك.	4.657	مرتفع	0.611	69	0.000
3	تسعى الإدارة لتطوير أساليب لتخطيط السيولة وتخفيض مخاطرها.	4.609	مرتفع	0.599	68	0.000
5	تتم متابعة الموجودات والمطلوبات المتداولة ويحتفظ بمستويات كافية للسيولة	4.580	مرتفع	0.579	68	0.000
8	إن متابعة حجم الودائع تعمل على تخفيض مخاطر السيولة.	4.500	مرتفع	0.717	69	0.000
4	تحتفظ الإدارة بالسيولة المناسبة لمواجهة الالتزامات غير المتوقعة	4.464	مرتفع	0.677	68	0.000
2	تساهم المؤشرات المستخدمة في قياس مخاطر السيولة في تحديد العجز أو الفائض من السيولة في البنك.	4.449	مرتفع	0.607	68	0.000
7	تتوقف متطلبات السيولة التي يحتفظ بها البنك على نوع وحجم الودائع لدى البنك.	4.429	مرتفع	0.604	69	0.000
6	يتم الإفصاح عن قروض واستثمارات البنك لتخفيض مخاطر السيولة.	4.357	مرتفع	0.799	69	0.000
	المتغير التابع: مخاطر السيولة	4.505	مرتفع	0.422	69	0.000

اختبار تحليل التباين للفروق بين قيم المتغيرات طبقاً للمتغيرات الديمغرافية:

لمعرفة مدى وجود فروق في قيم المتغيرات المدروسة بين المشاركين من حيث العمر، والمستوى التعليمي، والمسمى الوظيفي، والتخصص العلمي، استخدام الباحث تحليل التباين أحادي

الاتجاه، ولم يتبين وجود أية فروق بين المشاركين للمتغيرات المستقلة أو المتغير التابع طبقاً للعمر، وللمستوى التعليمي، والمسمى الوظيفي، وكذلك بالنسبة للتخصص العلمي باستثناء متغير الموثوقية، حيث يبين الجدول رقم (16) أن قيمة (F) للفروق بين متوسطات التخصصات لمتغير الموثوقية بلغت (16) مقابل مستوى معنوية (0.021) أي معنوية الفروق بين هذه المتوسطات.

جدول رقم (15) تحليل التباين (ANOVA) لمتغيرات البحث طبقا للتخصص

المتغير	الفرق	مربعات الفروق	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	المعنوية Sig.
الموثوقية	بين المجموعات	1.490	2	0.745	4.097	0.021
	ضمن المجموعات	12.181	67	0.182		
	الإجنالى	13.671	69			

ولمعرفة أي المجموعات هي التي كانت الفروق بين متوسطاتها معنويا تم استخدام اختبار المربعات الصغرى للفروق بين المجموعات وقد بين هذا الاختبار وفق الجدول رقم (15) أن الفرق بين متوسط تخصص المحاسبة والإدارة بلغ (0.379) وبانحراف معياري للفرق بين المتوسطين (0.133) وقد بلغ مستوى المعنوية لهذا الفرق (0.006) وهذا يعني أنَّ المشاركون من تخصص المحاسبة يرون أن موثوقية المعلومات المحاسبية أعلى مما يرونه المشاركون من تخصص الإدارة، كذلك الأمر فيما يتعلق برؤية المشاركين من تخصص العلوم المالية والمصرفية والمشاركين من تخصص الإدارة إذ بلغ الفرق بين هاتين المجموعتين (0.311) وبانحراف معياري (0.124) وقد تبين أن مستوى المعنوية لهذا الفرق (0.47)، وهذا يدل الباحث على أن رؤية المشاركين من تخصص علوم مالية ومصرفية أعلى من رؤية نظيريهم من تخصص الإدارة، في حين لم يتبين وجود فروق معنوية بين رؤية المشاركين من تخصص المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية.

جدول رقم (16) مقارنات متعددة Multiple Comparisons للفروق بين متوسطات مجموعات التخضض العلمي لمتغير الموثوقية

مجموعة المقارنة	مجموعة مقارَن بها	فروق المتوسطات	انحراف معياري	المعنوية Sig
محاسبة	إدارة	.37853(*)	0.132846	0.006
	مصرفية	0.067308	0.123921	0.589
إدارة	محاسبة	-.378532(*)	0.132846	0.006
	مصرفية	-.311224(*)	0.153887	0.047
مصرفية	محاسبة	-0.067308	0.123921	0.589
	إدارة	.311224(*)	0.153887	0.047

7.3.اختبار فرضيات الدراسة:

ليتم اختبار فرضيات الدراسة عن أثر جودة المعلومات المحاسبية على مخاطر السيولة فقد استخدام الباحث تحليل الانحدار البسيط لمعرفة أثر كل خاصية من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية سواء أساسية (ملاءمة وموثوقية)، أو ثانوية (الثبات والقابلية للمقارنة) على مخاطر السيولة.

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية بين خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية وتخفيض مخاطر السيولة في البنوك التجارية الأردنية.

يمكن التعبير عن المعادلة التي تدرس العلاقة بين المتغير التابع المتمثل بمخاطر السيولة، والمتغير المستقل المتمثل بملاءمة المعلومات المحاسبية كما يلي:

$$Y = \alpha_0 + \alpha_1 X_1$$

حيث تمثل Y المتغير التابع (مخاطر السيولة)، وتمثل (X_1) المتغير المستقل (ملاءمة المعلومات المحاسبية، وتمثل (α_0) الحد الثابت في المعادلة، في حين تمثل (α_1) معامل تأثير ملاءمة المعلومات المحاسبية على مخاطر السيولة.

وقد بينت نتائج اختبار تحليل التباين أن هذه المعادلة صالحة لتفسير هذا العلاقة حيث يوضح الجدول رقم (17) نتائج اختبار تحليل التباين ومعامل التحديد لهذه الدالة.

جدول رقم (17) نتائج تحليل التباين للانحدار المتعلق بملاءمة المعلومات المحاسبية

المتغير المستقل	الفروق	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية Sig	معامل التفسير
ملاءمة المعلومات المحاسبية	الانحدار	3.092	1	3.092	22.931	0.000	0.255
	البواقي	9.033	67	0.135			
	الكلي	12.125	68				

اذ يتضح أن قيمة (F) بلغت (22.93) مقابل مستوى معنوية (0.00) وهذا يعني أن هناك متغير مستقل واحد على الأقل في النموذج يختلف معامل تأثيره عن الصفر، ولقد اقترب معامل التفسير لهذا النموذج من (26%) وهو ما يعبر عن قدرة التغير في ملاءمة المعلومات المحاسبية على تفسير ما يحصل من تغير في مخاطر السيولة، وهذه الدرجة منخفضة نسبياً برأي الباحث نظراً لقلة المتغيرات المستقلة المدروسة.

وقد بينت نتائج الاختبار الواردة في الجدول رقم (18) أنَّ قيمة معامل تأثير ملاءمة المعلومات المحاسبية على مخاطر السيولة بلغت (0.435) وهذا يعني أن ملاءمة المعلومات المحاسبية تؤثر على مخاطر السيولة لأن قيمة (t) بلغت (4.789) مقابل مستوى معنوية (0.000) وهو ما يدفع الباحث لرفض الفرض العدم بأن قيمة (α_1) المتمثلة بمعامل تأثير متغير الملاءمة لا تختلف عن الصفر، أي قبول الفرضية البديلة بأن هناك تأثير لملاءمة المعلومات المحاسبية على مخاطر السيولة.

جدول رقم (18) نتائج تحليل الانحدار لملاءمة المعلومات المحاسبية

	معامل التأثير	الخطأ المعياري	قيمة t	المعنوية Sig
الحد الثابت	2.729	0.372	7.332	0.000
ملاءمة المعلومات المحاسبية	0.435	0.091	4.789	0.000

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية بين خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية و تخفيض مخاطر السيولة في البنوك التجارية الأردنية.

يمكن التعبير عن المعادلة التي تدرس العلاقة بين المتغير التابع المتمثل بمخاطر السيولة، والمتغير المستقل المتمثل بموثوقية المعلومات المحاسبية كما يلي:

$$Y = \alpha_0 + \alpha_2 X_2$$

حيث تمثل Y المتغير التابع (مخاطر السيولة)، وتمثل (X_2) المتغير المستقل (موثوقية المعلومات المحاسبية)، وتمثل (α_0) الحد الثابت في المعادلة، في حين تمثل (α_2) معامل تأثير موثوقية المعلومات المحاسبية على مخاطر السيولة.

وقد بينت نتائج اختبار تحليل التباين أن هذه المعادلة صالحة لتفسير هذا العلاقة حيث يوضح الجدول رقم (19) نتائج اختبار تحليل التباين ومعامل التحديد لهذه الدالة.

جدول رقم (19) نتائج تحليل التباين للانحدار المتعلق بموثوقية المعلومات المحاسبية

المتغير المستقل	الفروق	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية Sig	معامل التفسير
ملاءمة المعلومات المحاسبية	الانحدار	4.509	1	4.509	39.545	0.000	0.368
	البواقي	7.754	68	0.114			
	الكلي	12.264	69				

اذ يتضح أن قيمة (F) بلغت (39.545) مقابل مستوى معنوية (0.00) وهذا يعني أن هناك متغير مستقل واحد على الأقل في النموذج يختلف معامل تأثيره عن الصفر، ولقد اقترب معامل التفسير لهذا النموذج من (37%) وهو ما يعبر عن قدرة التغير في موثوقية المعلومات المحاسبية على تفسير ما يحصل من تغير في مخاطر السيولة، وهذه الدرجة أعلى من نظيرتها الملاءمة في الفرضية السابقة لكنها ما تزال منخفضة إلى حد ما برأي الباحث نظراً لقلة المتغيرات المستقلة المدروسة.

وقد بينت نتائج الاختبار الواردة في الجدول رقم (20) أنَّ قيمة معامل تأثير ملاءمة المعلومات المحاسبية على مخاطر السيولة بلغت (0.574) وهذا يعني أن ملاءمة المعلومات المحاسبية تؤثر على مخاطر السيولة لأن قيمة (t) بلغت (6.288) مقابل مستوى معنوية (0.000) وهو ما يدفع الباحث لرفض الفرض العدم بأن قيمة (α_2) المتمثلة بمعامل تأثير متغير الموثوقية لا تختلف عن الصفر، أي قبول الفرضية البديلة بأن هناك تأثير لموثوقية المعلومات المحاسبية على مخاطر السيولة.

جدول رقم (20) نتائج تحليل الانحدار لموثوقية المعلومات المحاسبية

	معامل التأثير	الخطأ المعياري	قيمة t	المعنوية Sig
الحد الثابت	2.006	0.399	5.023	0.000
موثوقية المعلومات المحاسبية	0.574	0.091	6.288	0.000

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية بين خاصية الثبات في إتباع النسق للمعلومات المحاسبية وتخفيض مخاطر السيولة في البنوك التجارية الأردنية.

يمكن التعبير عن المعادلة التي تدرس العلاقة بين المتغير التابع المتمثل بمخاطر السيولة، والمتغير المستقل المتمثل بالثبات في اتباع النسق للمعلومات المحاسبية كما يلي:

$Y = \alpha_0 + \alpha_3 X_3$

حيث تمثل Y المتغير التابع (مخاطر السيولة)، وتمثل (X_3) المتغير المستقل (الثبات في اتباع النسق للمعلومات المحاسبية)، وتمثل (α_0) الحد الثابت في المعادلة، في حين تمثل (α_3) معامل تأثير الثبات في اتباع النسق للمعلومات المحاسبية على مخاطر السيولة.

وقد بينت نتائج اختبار تحليل التباين أن هذه المعادلة صالحة لتفسير هذا العلاقة حيث يوضح الجدول رقم (21) نتائج اختبار تحليل التباين ومعامل التحديد لهذه الدالة.

جدول رقم (21) نتائج تحليل التباين للانحدار المتعلق بالثبات في المعلومات المحاسبية

المتغير المستقل	الفروق	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنويةSig	معامل التفسير
الثبات للمعلومات المحاسبية	الانحدار	3.516	1	3.516	27.33	0.000	0.287
	البواقي	8.748	68	0.129			
	الكلي	12.264	69				

اذ يتضح أن قيمة (F) بلغت (27.332) مقابل مستوى معنوية (0.00) وهذا يعني أن هناك متغير مستقل واحد على الأقل في النموذج يختلف معامل تأثيره عن الصفر. ولقد اقترب معامل التفسير لهذا النموذج من (29%) وهو ما يعبر عن قدرة التغير في الثبات في اتباع النسق للمعلومات المحاسبية على تفسير ما يحصل من تغير في مخاطر السيولة.

وقد بينت نتائج الاختبار الواردة في الجدول رقم (22) أنَّ قيمة معامل تأثير الثبات في اتباع النسق للمعلومات المحاسبية على مخاطر السيولة بلغت (0.514) وهذا يعني أن الثبات في اتباع النسق للمعلومات المحاسبية تؤثر على مخاطر السيولة لأن قيمة (t) بلغت (5.23) مقابل مستوى معنوية (0.000) وهو ما يدفع الباحث لرفض الفرض العدم بأن قيمة (α_3) المتمثلة بمعامل تأثير الثبات في اتباع النسق للمعلومات المحاسبية لا تختلف عن الصفر، أي قبول الفرضية البديلة بأن هناك تأثير لهذا المتغير.

جدول رقم (22) نتائج تحليل الانحدار للثبات في اتباع النسق للمعلومات المحاسبية

	معامل التأثير	الخطأ المعياري	قيمة t	المعنوية Sig
الحد الثابت	2.284	0.427	5.349	0.000
الثبات في اتباع النسق للمعلومات	0.514	0.098	5.228	0.000

الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية بين خاصية التماثل والقابلية في المقارنة للمعلومات المحاسبية وتخفيض مخاطر السيولة في البنوك التجارية الأردنية.

عبَّر الباحث عن المعادلة التي تدرس العلاقة بين المتغير التابع المتمثل بمخاطر السيولة، والمتغير المستقل المتمثل بالتماثل والقابلية في المقارنة للمعلومات المحاسبية كما يلي:

$$Y = \alpha_0 + \alpha_4 X_4$$

حيث تمثل Y المتغير التابع (مخاطر السيولة)، وتمثل (X_4) المتغير المستقل (التماثل والقابلية في المقارنة للمعلومات المحاسبية)، وتمثل (α_0) الحد الثابت في المعادلة، في حين تمثل (α_4) معامل تأثير التماثل وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة على مخاطر السيولة.

وقد بينت نتائج اختبار تحليل التباين أن هذه المعادلة صالحة لتفسير هذا العلاقة حيث يوضح الجدول رقم (23) نتائج اختبار تحليل التباين ومعامل التحديد لهذه الدالة.

جدول رقم (23) نتائج تحليل التباين للانحدار المتعلق بقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة

المتغير المستقل	الفروق	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية Sig	معامل التفسير
قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة	الانحدار	4.656	1	4.656	41.62	0.000	0.38
	البواقي	7.608	68	0.112			
	الكلي	12.264	69				

اذ يتضح أن قيمة (F) بلغت (41.62) مقابل مستوى معنوية (0.00) وهذا يعني أن هناك متغير مستقل واحد على الأقل في النموذج يختلف معامل تأثيره عن الصفر. ولقد بلغ معامل التفسير لهذا النموذج (38%) وهو يشير إلى أن التغير في التماثل وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة يفسر 38% من التغير الذي يحصل في مخاطر السيولة.

وقد بينت نتائج الاختبار الواردة في الجدول رقم (24) أنَّ قيمة معامل تأثير التماثل وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة على مخاطر السيولة بلغت (0.502) وهذا يعني أن التماثل وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة تؤثر على مخاطر السيولة لأن قيمة (t) بلغت (6.451) مقابل مستوى معنوية (0.000) وهو ما يدفع الباحث لرفض الفرض العدم بأن قيمة (α_4) المتمثلة بمعامل تأثير التماثل وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة على مخاطر السيولة لا تختلف عن الصفر، أي

قبول الفرضية البديلة بأن هناك تأثير لمتغير التماثل وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة على مخاطر السيولة.

جدول رقم (24) نتائج تحليل الانحدار قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة

	معامل التأثير	الخطأ المعياري	قيمة t	المعنوية Sig
الحد الثابت	2.334	0.339	6.891	0.000
قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة	0.502	0.078	6.451	0.000

وباعتبار أنَّ هذه الخصائص تعتبر خصائص نوعية للمعلومات المحاسبية يجب توفرها كلها مع بعض فقد رأى الباحث ضرورة إجراء اختبار تحليل الانحدار المتعدد لبيان أثر تلك الخصائص فيما لوكانت مجتمعة على مخاطر السيولة.

نتائج استخدام تحليل الانحدار المتعدد لفرضيات الدراسة:

قام الباحث بصياغة النموذج التالي للدراسة:

$$Y= \alpha_0 + \alpha_1X_1 + \alpha_2X_2 + \alpha_3X_3 + \alpha_4X_4$$

حيث تمثل:

Y: المتغير التابع (مخاطر السيولة).

X_1، X_2، X_3، X_4: المتغيرات المستقلة المتعلقة بجودة المعلومات المحاسبية (الملاءمة، الموثوقية، والثبات، والتماثل وقابلية المقارنة).

α_0: الحد الثابت في المعادلة.

α_1 ،α_2 ،α_3 ،α_4: معاملات تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

ولتطبيق هذا النموذج قام الباحث بالتحقق من متطلبات تطبيقه من حيث عدد مفردات العينة البالغ (70) مفردة، وشرط عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة الذي بينته مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة. حيث يبين الجدول رقم (25) أن أعلى ارتباط بين المتغيرات المستقلة بلغ (0.69) بين الخاصيتين الثانويتين الثبات والقابلية للمقارنة، وهذا يعني خلو النموذج من مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة.

الجدول رقم (25) مصفوفة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة

	الملاءمة	الموثوقية	الثبات	القابلية للمقارنة
الملاءمة	1.000	0.439	0.393	0.408
الموثوقية		1.000	0.623	0.659
الثبات			1.000	0.690
القابلية للمقارنة				1.000

وقد استخدم تحليل الانحدار بطريقة التدرج Stepwise وكانت النماذج الناتجة وفق معالمها المختصرة كما هي في الجدول رقم (26):

جدول رقم (26) معالم مختصرة للنموذج الأفضل

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد R^2 المعدل	Durbin Watson
1	0.610	0.373	0.363	1.650
2	0.672	0.451	0.435	
3	0.702	0.492	0.469	

حيث يتبين للباحث تحسن قيمة معامل التفسير للنموذج الثالث اذ بلغت قيمة معامل التفسير المعدل ما (47%)؛ وهذا يعني أن 47% من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع (مخاطر السيولة) تفسرها التغيرات التي تحصل في المتغيرات المستقلة، ويلاحظ تحسن مستوى القوة التفسيرية للنموذج وفق الانحدار المتعدد عن سابقيه من نماذج الانحدار البسيط.

ولاختبار صلاحية النموذج للعلاقة بين المتغير التابع وبقية المتغيرات المستقلة يبين الجدول رقم (27) قيم معالم تحليل التباين لهذا النموذج.

جدول رقم (27) نتائج تحليل تباين الانحدار المتعدد

النموذج	معامل الارتباط R	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية Sig
3	الانحدار	5.968	3	1.989	21.000	0.000
	البواقي	6.156	65	0.095		
	الكلي	12.125	68			

حيث يبين الجدول رقم (27) أن قيمة (F) للنموذج بلغت (21) مقابل مستوى معنوية (0.00) وهذا يمكن الباحث من رفض فرضية العدم التي تدعي بأنه لا توجد ولا قيمة لمعامل تأثير أي من المتغيرات المستقلة تختلف عن الصفر، وبالتالي يقبل الباحث الفرضية البديلة بأنه يوجد متغير مستقل واحد على الأقل يؤثر على المتغير التابع (مخاطر السيولة).

ولمعرفة أي من هذه المتغيرات هي التي تؤثر يبين الجدول رقم (28) قيمة المعاملات ومستوى معنويتها، حيث يبين أن ثلاثة متغيرات من المتغيرات المستقلة كانت ذات تأثير في المتغير التابع تتمثل في القابلية للمقارنة بمعامل تأثير (0.267) وبقيمة (t =2.73) عند مستوى معنوية (0.008)، وملاءمة المعلومات المحاسبية بمعامل تأثير (0.215) وبقيمة (t =2.50) عند مستوى معنوية (0.015)، إضافة لمتغير موثوقية المعلومات المحاسبية بمعامل تأثير (2.63) وبقيمة (t =2.93) عند مستوى معنوية (0.025).

جدول رقم (28) معاملات تأثير المتغيرات المستقلة

العبارات	معامل التأثير	الخطأ المعياري	قيمة t	مستوى المعنوية
الحد الثابت	1.328	0.408	3.26	0.002
القابلية للمقارنة	0.267	0.098	2.73	0.008
الملاءمة	0.215	0.086	2.50	0.015
الموثوقية	0.263	0.115	2.93	0.025

وبهذا يمكن رفض فرضية العدم لهذه المتغيرات بأنه لا تؤثر هذه المتغيرات على مخاطر السيولة، وبالتالي قبول الفرضية البديلة بأن هناك تأثير على مخاطر السيولة لكل من المتغيرات المستقلة التالية:

- ملاءمة المعلومات المحاسبية ($\alpha_1 \neq 0$).
- موثوقية المعلومات المحاسبية ($\alpha_2 \neq 0$).
- التماثل وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة ($\alpha_4 \neq 0$).

في حين تم وفق هذا النموذج قبول فرضية الدراسة العدمية المتعلقة بأنَّ الثبات في النسق للمعلومات المحاسبية لا تؤثر على مخاطر السيولة ($\alpha_3 = 0$).

وبالتالي تصبح معادلة الانحدار المتعدد المشار إليها سابقاً كما يلي:

$$Y = 1.328 + 0.263\,X_1 + 0.215\,X_2 + 0.267\,X_3 + e$$

مخاطر السيولة = 1.328 + (0.263 × الملاءمة) + (0.215 الموثوقية)

+ (0.267 القابلية للمقارنة) + الخطأ العشوائي

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

1.4. الاستنتاجات

توصلت الدراسة بعد استخراج نتائج التحليل الإحصائي إلى الاستنتاجات التالية:

1- تتسم المعلومات المحاسبية بخصائص الجودة من خلال امتلاكها للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، سواء الخاصيتين الأساسيتين، أو الثانويتين.

2- تتوفر خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية في المعلومات التي يتم تزويد إدارات البنوك فيها، وهذا ما يساعدهم على الحصول على المعلومات في الوقت المحدد، واستخدام تلك المعلومات في التنبؤ بالمستقبل، وتصحيح نتائج القرارات التي اتخذت بما توفره تلك المعلومات من تغذية راجعة.

3- تتوفر خاصية الموثوقية في المعلومات التي يُزود بها المديرون في البنوك المدروسة، وذلك من خلال توفر المعلومات الخالية من الأخطاء، وخلوها من التحيز عند إعداد القوائم المالية، وإمكانية التحقق منها، مما يقدم معلومات تمكن الإدارة من استخدامها لغاية إدارة مخاطر السيولة، فتتمكن الإدارة بذلك من تخفيض تلك المخاطر.

4- تتوفر في المعلومات التي تُقدم لإدارة البنوك خاصية الثبات في النسق وعدم التغيير من سياسة إلى أخرى، ومن طريقة لأخرى إلا بعد الإفصاح عنها، وهذا ما قد يمكن متخذي القرار من اتخاذ قرارات أفضل في إدارة مخاطر السيولة، وتخفيض تلك المخاطر.

5- تتوفر في المعلومات المحاسبية خاصية ثانوية أخرى تتمثل في التماثل وقابلية المقارنة، وهو ما يتيح لمتخذي القرار إجراء المقارنات للوقوف على مدى التقدم والتطور سواء بدفع المتسخحقات المطلوبة، أو من حيث السحوب المفاجئة، أو غيرها من المقارنات.

2.4. التوصيات

بناء على هذه **الاستنتاجات** فإنَّ الباحث يوصي بما يلي:

1- الاهتمام بتوفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، سواء كانت خصائص أساسية، أو خصائص ثانوية، لما لها من تأثير وأهمية في تخفيض مخاطر السيولة.

2- تأهيل الكادر المهني الموجود في البنك خاصة فيما يتعلق بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتحديداً بالنسبة للتخصصات التي لا تتناول تلك التخصصات في مناهجها الدراسية، إضافة إلى لفت نظر القائمين على تدريس تخصص إدارة الأعمال والتخصصات الأخرى لهذا الجانب.

3- إجراء العديد من الدراسات المستقبلية في الموضوع بعد إدخال متغيرات مستقلة أخرى بخلاف المتغيرات المدروسة لكي تتحسن القوة التفسيرية للنموذج.

4- إجراء الدراسات المستقبلية على المؤشرات المحاسبية المؤثرة على مخاطر السيولة وذلك بالاعتماد على مقاييس مستمدة من القوائم المالية المنشورة.

المراجع

المراجع العربية:

1_ احلاسه، نصر رمضان،(2013)، "**دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة** "، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

2_ إدريس، ثابت عبدالرحمن ،(2007)، **نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر.

3_ إصدارات **معايير المحاسبة الدولية** في القطاع العام، (2009)، الجزء الأول.

4_ الأعرج، عدنان شاهر ،(2010)،" إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن– مدى تطبيق أفضل الممارسات في إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن" ، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية**، العدد الخامس والعشرون.

5_ برغام، آجين، (2010)، **الإدارة المالية وتقييم الأدوات المالية**، ترجمة محمود فتوح وآخرون، دار شعاع للنشر والعلوم، حلب، سوريا

6_ الجعدي، نورة، الحاج، سلطان، (2010)، "**دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاقتصادية**"، كلية العلوم الإدارية والإنسانية، الجمهورية اليمنية.

7_ جنباز، سعدالله، (2008)، " **أثر استخدام الحاسوب على مراجعة البيانات المحاسبية** "، رسالة دكتوراة، جامعة حلب، سوريا.

8_ الحسيني، فلاح حسن عداي، الفضل، مؤيد،(2000)، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

9_ الحسيني، فلاح حسن، والدوري، مؤيد عبد الرحمن، (2008)، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

10_ حشاد، نبيل، (2005)، "**دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية في المصارف الإسلامية**"،اتحاد المصارف العربية،الفصل الرابع، بيروت، لبنان.

11_ حنان، رضوان حلوة، (2006)، **النموذج المحاسبي المعاصر: من المبادئ إلى المعايير_ دراسة معمقة في نظرية المحاسبة**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

12_ حنان، رضوان حلوة، (2009)، **مدخل النظرية المحاسبية الإطار الفكري والتطبيقات العملية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن

13_ حنفي، عبد الغفار، وأبوقحف، عبد السلام، (2004)، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية: السياسات المصرفية وتحليل القوائم المالية الجوانب التطبيقية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، جامعة الاسكندرية، مصر.

14_ خليل، حسني خليل، (2007)، " **تفعيل استخدام نظم المعلومات في صنع القرارات بالتطبيق على عينة مختارة**"، رسالة دكتوراة، جامعة حلب،حلب، سوريا.

15_ الدلاهمة، سليمان مصطفى، (2010)، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

16_ الراوي، خالد، (2000)، **الأسواق المالية والنقدية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

17_ الراوي، خالد، (2009)، **إدارة المخاطر المالية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

18_ رايس، حدة، (2009)، **دور المصرف المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية**، الدار الهندسية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر

19_ رزق، عادل،(2006)، " **دعائم الإدارة الإستراتيجية للاستثمار**" اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان.

20_ رمضان، زياد، وجودة محفوظ، (2006)، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

21_ السعيد، فرحات جمعة، (2000)، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ، الرياض، السعودية.

22_ السلطان، ابراهيم، (2000)، **نظم المعلومات الإدارية مدخل النظم** ، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر.

23_ السليمان، مالك، (2014)، "**فاعلية نظم المعلومات المحاسبية وأثرها في إدارة مخاطر السيولة في منظمات الخدمات المالية: دراسة ميدانية على المصارف التجارية العاملة في سورية**"، رسالة دكتوراة منشورة، جامعة حلب، حلب، سوريا.

24_ شاهين، علي عبدالله، (2012)، " **العوامل المؤثرة في كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في المصارف التجارية العاملة في فلسطين**"،رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

25_ الشمري، صادق راشد، (2013)، **استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

26_ الشمري، صادق، راشد، (2009)، **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

27_ الشمري، فواز فاضل جدعان، (2013)، " **أثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية**"، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، الأردن.

28_ الصيرفي، محمد، (2007)، **إدارة المصارف**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر.

29_ عباس، أحلام، (2013)،" **أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية**"، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرياح- ورقلة، الجزائر.

30_ عبد الستار، رجاء الرشيد، (2012)،" تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية"، **مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد الحادي والثلاثون.

31_ عبدالعال، طارق حماد، (2003)، **التجارة الالكترونية: المفاهيم- التجارب- التحديات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

32_ عبدالوهاب، أحمد يوسف، (2008)، **التمويل وإدارة المؤسسات المالية**، دار حامد للنشر، عمان، الأردن.

33_ عقل، مفلح، (2006)، **وجهات نظر مصرفية**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن.

34_ فتوح، ابراهيم، الشحادة، عبد الرزاق، الشيخ، سهيل، (2006)، **نظرية المحاسبة**، منشورات جامعة حلب، سوريا.

35_ الفضل، مؤيد محمد، نور، عبد الناصر ابراهيم، (2002)، **المحاسبة الإدارية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

36_ قاسم، عبد الرزاق، (2004)، **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

37_ قاسم، علي محسن، (2007)، " تفسير العلاقة بين المعلومات المحاسبية والسيولة النقدية، نموذج مقترح بالتطبيق على المصارف الإسلامية في الجمهورية اليمنية"، **المجلة العلمية**، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد الثاني والأربعون.

38_ القاضي، زياد عبد الكريم، وأبو زلطة، محمد خليل، (2010)، **تقييم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية،** الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

39_ لايقة، رولا كاس، (2007)، " **القياس والافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار" دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري،** رسالة ماجستير منشورة جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، سوريا.

40_ المدلل، ايمان، (2010)، " **أثر جودة المعلومات المحاسبية والافصاح عنها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية: دراسة تطبيقية**"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

41_ مطر، محمد، (2006)، **إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية**الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

42_ النقيب، كمال عبد العزيز، (2007)، **مقدمة في النظرية المحاسبية،** دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

43_ وهيب، الراوي خالد، (2009)، **إدارة المخاطر المالية،** دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

44_ ويس، قتيبة،(2014)، "**أثر خطر السيولة على إدارة الربحية: دراسة تطبيقية على المصارف السورية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، حلب، سوريا.

المراجع الإنجليزية:

1_ Akhtar .M. et.al , (2011), liquidity Risk Management : A comparative study between conventional and Islamic Banks of Pakistan , **Journal of Research in Business**, vol .1. Iss: 1 pp.35-44

2_ Chorafas D, (2002)- **Liabilities, liquidity, and Cash Management**. John Wiley & Sons.Inc., New York.

3_ CPA Australian, (2010), **Guide to Managing Liquidity Risk**, Australia (www.cpaaustralia.com ,au).

4_ Dunn R. & Banks E., 2003- **Practical risk management**. John Wiley & Sons Ltd., London.

5_ FASB, (1980), Statement of Financial Accounting Co concepts No. 2. (SFAC, NO.2**)" Qualitative Char- Acteristics of Accounting Information"**

6_ Jeffrey NG. (2008), **The Effect of Information Quality on Liquidity Risk**, University of Pennsylvania.

7_ Nikolaou K. & Drehmann M., 2012- **Funding Liquidity Risk: Definition and Measurement.** Journal of Banking & Finance , 201_ 236.

8_ Sadka, Ronnie, (2011), **Liquidity Risk and Accounting Information,** journal of accounting & Economics (JAE), forthcoming, July, 27.

9_ Tabbae M. & Van den end J. 2011- **When Liquidity Risk Becomes a Systemic Issue: Empirical Evidence of Bank Behavior**. Journal of Financial Stability, 304_ 328.

المواقع الالكترونية:

المعايير المحاسبية الدولية **http://www.iasplus.com/en**

الموقع الالكتروني للبنك المركزي الأردني **http://www.cbj.gov.jo/arabic/**

الموقع الالكتروني لهيئة الأوراق المالية بورصة عمان **http://ase.com.jo/**

الملاحق

أولاً: قائمة بأسماء المحكمين.

ثانياً: أداة الدراسة (الاستبانة).

ثالثاً: جداول التحليل الإحصائي.

ملحق (1)

قائمة بأسماء المحكمين

الرقم	اللقب العلمي والأسم	جهة العمل
1.	أ.د. مروان النسور	جامعة البلقاء التطبيقية
2.	أ.د.ابراهيم فتوح	جامعة الزرقاء
3.	أ.د.خالد القطيني	جامعة الزرقاء
4.	د. هاني العزب	جامعة البلقاء التطبيقية
5.	د. أسامة عبد المنعم	جامعة جرش
6.	د. عادل الراوي	جامعة جرش
7.	د. محمد أبو الهيجاء	جامعة جرش
8.	د. محمد نادر عثمان	جامعة جرش
9.	د. أكرم يوسف النجداوي	جامعة جرش

الملحق رقم (2)

جامعة جرش

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

الدراسات العليا

قسم المحاسبة

استبانة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،،،

يقوم الباحث بإعداد رسالة ماجستير في المحاسبة بعنوان:

"أثر جودة المعلومات المحاسبية في تخفيض مخاطر السيولة دراسة تحليلية على البنوك التجارية الأردنية"

أرجو التكرم بالإجابة عن أسئلة الاستبانة بدقة وموضوعية نظراً لأهميتها في مساعدة الباحث لتحقيق أهداف هذه الدراسة، مؤكداً لحضراتكم أن كل ما يرد فيها سوف يحاط بسرية تامة ولن يستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكراً لكم حسن تعاونكم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الباحث

عامر حكمت السعيد

القسم الأول

البيانات الشخصية والوظيفية

الرجاء وضع إشارة (X) أمام الإجابة المناسبة:

1. العمر:

☐ أقل من 30 سنة ☐ من31 إلى 40 ☐ من 41 إلى 49 ☐ 50 فأكثر

2. المؤهل العلمي:

☐ ثانوية عامة ☐ دبلوم كلية مجتمع ☐ بكالوريوس

☐ دبلوم عالي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه

3. التخصص العلمي:

☐ محاسبة ☐ إدارة أعمال ☐ علوم مالية ومصرفية

☐ اقتصاد ☐ أخرى حددها لطفاً ....

4. المسمى الوظيفي:

☐ مدير البنك/ الفرع ☐ نائب مدير البنك / الفرع ☐ رئيس قسم

☐ موظف خدمة عملاء ☐ أخرى حددها لطفاً............

القسم الثاني

بيانات متغيرات الدراسة

يرجى وضع إشارة (X) أمام الإجابة التي تمثل رأيكم

المحور الأول: ملائمة المعلومات المحاسبية.

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تقوم إدارة البنك بإعداد البيانات المالية بما يحقق خاصية الملاءمة.					
2	تسعى إدارة البنك إلى توفير المعلومات المحاسبية في التوقيت المناسب لمستخدميها لترشيد عملية اتخاذ القرارات.					
3	تحصل إدارة البنك على المعلومات المحاسبية عند إعداد القوائم المالية بصورة متأخرة.					
4	تسعى إدارة البنك على توفير معلومات محاسبية تمتاز بالقدرة التنبوئية ما يساهم في تحديد الاحتياجات المالية المستقبلية للبنك.					
5	تساهم المعلومات المحاسبية في مساعدة إدارة البنك على التنبؤ بالنتائج المترتبة عن اتخاذ القرارات.					
6	تساهم مقدرة المعلومات المحاسبية على التغذية العكسية في تحديد مدى صلاحية القرارات المتخذة من قبل إدارة البنك.					
7	تقوم إدارة البنك بتعديل الانحرافات من خلال التغذية العكسية للمعلومات المحاسبية عند إعداد القوائم المالية.					
8	تؤمن إدارة البنك المعلومات المحاسبية الملاءمة لتساعد مستخدميها على تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية.					

المحور الثاني: موثوقية المعلومات المحاسبية.

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يوفر النظام المحاسبي لإدارة البنك معلومات محاسبية يمكن الإعتماد عليها عند إعداد القوائم المالية.					
2	تؤمن إدارة البنك معلومات محاسبية تعبر بصورة عادلة عن الوضع المالي للبنك عند إعداد القوائم المالية ما يساهم في اتخاذ القرار.					
3	تقوم إدارة البنك بإعداد القوائم المالية بشكل حيادي وبما لايؤدي إلى تحقيق مصلحة أحد الأطراف دون الآخر.					
4	تستند المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي للبنك إلى جمع الأدلة والثبوتيات اللازمة للتحقق من صحتها.					
5	تتميز المعلومات المحاسبية في البنك بالدقة وخلوها من الأخطاء إلى حد كبير ما يساهم في التعرف على حقيقة أنشطة البنك.					
6	تسعى إدارة البنك عند إعداد القوائم المالية إلى تحقيق التوافق بين القيم والأرقام المحاسبية مع الأحداث المعبرة عنها بصورة صادقة.					
7	توفر إدارة البنك معلومات واقعية وحيادية خالية من التحيز عند إعداد القوائم المالية.					
8	تسعى إدارة البنك على إنتاج معلومات محاسبية حيادية وقابلة للتحقق مما يزيد من موثوقية القوائم المالية .					

المحور الثالث: الثبات في إتباع النسق للمعلومات المحاسبية.

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تسعى إدارة البنك بالالتزام بثبات الطرق والأسس المحاسبية المستخدمة عند إعداد القوائم المالية.					
2	إن الثبات في القياس المحاسبي عند إعداد القوائم المالية يساعد في التعرف على السياسات المحاسبية المتبعة.					
3	تحرص إدارة البنك لإظهار الأسباب والآثار المترتبة عن التغيير في السياسات المحاسبية عند إعداد القوائم المالية.					
4	تسعى إدارة البنك إلى الثبات في عرض وتصنيف البنود الواردة في القوائم المالية من فترة إلى أخرى بهدف إجراء المقارنات.					
5	تؤثر خاصية الثبات في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في قدرة إدارة البنك على الحد من مخاطر السيولة.					
6	تقوم إدارة البنك بالإفصاح عند الانتقال من مبدأ محاسبي إلى آخر أو من طريقة محاسبية إلى أخرى.					

المحور الرابع: التماثل والقابلية في المقارنة.

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تساهم المعلومات المحاسبية الفعلية المتماثلة في توفير معلومات محاسبية عن عدة فترات بغرض المقارنة					
2	تساعد خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية على بيان هيكلية التمويل .					
3	يقوم البنك بعرض النتائج الفعلية لأنشطته ومقارنتها من فترة إلى أخرى.					
4	تحتوي خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية على العناصر الأساسية والجوهرية التي يحتاجها متخذ القرار في البنك					
5	تساعد خاصية التماثل للمعلومات المحاسبية على المقارنة مع البنوك الأخرى					
6	تسعى إدارة البنك إلى مقارنة النتائج الفعلية للأحداث المالية مع الموازنات التقديرية.					

المحور الخامس: أسئلة تتعلق بمخاطر السيولة.

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يتم الاعتماد على المعلومات المحاسبية في التنبؤ المستقبلي لحركة السيولة وقدرتها على الوفاء بالتزامات البنك.					
2	تساهم المؤشرات المالية المستخدمة في قياس مخاطر السيولة في تحديد قيمة العجز أو الفائض من السيولة في البنك.					
3	تسعى إدارة البنك إلى تطوير أساليب مالية ومحاسبية لتخطيط السيولة وتخفيض مخاطرها.					
4	تحتفظ إدارة البنك بالسيولة المناسبة والتي تمكنها من مواجهة الالتزامات غير المتوقعة					
5	يتم مراقبة ومتابعة حركة الموجودات والمطلوبات المتداولة والاحتفاظ بمستويات كافية من السيولة ما يساهم في تخفيض مخاطر السيولة.					
6	يتم الإفصاح عن القروض والاستثمارات التي يجريها البنك ما يساهم في تخفيض مخاطر السيولة.					
7	تتوقف متطلبات السيولة التي يحتفظ بها البنك إلى حد كبير على نوع وحجم الودائع لدى البنك.					
8	إن متابعة حجم الودائع تعمل على تخفيض مخاطر السيولة التي يمكن أن يتعرض لها البنك عند القيام بالسحوبات المفاجئة.					